

الباب الثاني

النحو ودوره في أداء المعنى

عند ابن هانئ

تمهيد:

للنحو قيمة كبيرة في تحليل النصوص، إذ إنه يتيح لمحلل النص الوقوف على الظواهر التركيبية لنص ما، ومن ثم الوقوف على ما تحمله تلك الظواهر التركيبية من إمكانات دلالية وبلاغية؛ لأن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وثيقة، حيث لا يتضح معنى نص ما إلا من خلال تحديد وظيفة الكلمة في تركيب النص، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، وكيفية من حيث التقديم والتأخير، وإن أي تغير في شكل التركيب لا بد وأن يتبعه تغير في المعنى المراد.

يقول عبد القاهر الجرجاني موضحاً العلاقة بين ترتيب الكلمات والمعاني في النفس: «ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل: الفرق بين قولنا: حروف منظومة وكلمة منظومة»

وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه فلو أن واضع اللّغة كان قد قال " رِبْضٌ " مكان ضَرْبٍ لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وتربتها على حسب ترتيب المعاني في النفس. فهو إذا نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع

بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء
وأنفق»^(١).

ثم يقول موضحا أهمية النحو في ترتيب تلك الكلمات وفقا للمعاني التي
تجول في النفس: «وإنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا
من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئا تُدعي به
مؤلفا»^(٢).

يتضح إذا أهمية النحو في بناء التركيب، ثم أهميته في تحليله، فمنشيء
النص يستخدم النحو في بناء النص، ويوظف ما يقدمه من تراكيب مختلفة
لأداء المعاني المختلفة، وهو لا يختار التركيب اختيارا عشوائيا، وإنما
يعمد إلى اختيار التركيب الذي يؤدي المعنى الذي يريده، ويلائم السياق
الذي يورده فيه، فقد يكون هناك أكثر من تركيب يؤدي معنى واحدا،
ولكن كل تركيب يحمل دلالة لا يحملها غيره من التراكيب، وحينئذ لا بد
أن يختار منشيء النص التركيب المناسب، مع عدم إغفال السياق، فقد
يكون لتركيب ما دلالة معينة في سياق ما، ثم يأتي نفس التركيب في سياق
آخر حاملا دلالة أخرى، فدلالة التركيب الواحد تختلف من سياق لآخر،
يقول الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف: «الأشكال النحوية لا يكون
لها أهمية أسلوبية إلا حين تربط بالسياق الذي يضعها فيه الكاتب، وليس
اتفاق الأشكال النحوية دليلا على اتفاق دلالتها، بل إنها تشير إلى ظواهر
أسلوبية مختلفة»^(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٣) الإبداع الموازي ، د/ محمد حماسة ص ٢٧ .

وكتب النحو مليئة بذكر المعنى، فهو محور دراستهم وأبحاثهم، بل يهتم النحاة بالمعاني الدقيقة والبليغة للتراكيب، ومن ذلك ما رواه ابن الأنباري عن الكندي المتفلسف أنه قال للمبرد (ت ٢٨٥هـ): «إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس المبرد: في أي موضع وجدت ذلك، فقال الكندي: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إن عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إن عبد الله لقائم)، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال المبرد: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني»^(١).

ففي هذا النص ثلاثة تراكيب مختلفة تؤدي في الظاهر معنى واحداً، وهو: (قيام زيد)، ولكن التأمل الدقيق في التراكيب الثلاثة يجعلنا نصل إلى أن لكل تركيب دلالة دقيقة ناتجة عن تغير صورة التركيب، مما يجعل لكل تركيب استعمالاً لغوياً معيناً في مقام معين يختلف عن استعمال ما سواه من تراكيب؛ «إذ إن لكل تركيب في التوظيف الأدبي معنى أعمق مما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، أو بالنظرة السريعة»^(٢).

وهذا التأمل الدقيق هو وظيفة محلل النص، إذ يجب عليه أن ينطلق من التراكيب النحوية نحو المعاني الدقيقة والبلاغية لنص ما، مما يجعله يقف على سر إبداع النص اللغوي.

(١) دلائل الإعجاز ص ٣١٥، وانظر: المعنى والنحو للدكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم ص ٢٣

(٢) دراسة أسلوبية في سورة الكهف، رسالة ماجستير إعداد/ مروان محمد سعيد عبد الرحمن، جامعة النجاح الوطنية بنابلس - فلسطين ص ٧٤.

يقول الدكتور محمد عبد الله جبر: «وفي ظني أن التراكيب النحوية أولى بأن تكون مجالاً للدرس الأسلوبي، فإن ما يقرره علم النحو من البدائل المتاحة أمام الأديب قدر غير قليل من التراكيب الصحيحة وإن تكن متفاوتة الدرجة من حيث القبول»^(١).

ويقول الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف: «وإذا تناولنا الشعر بوصفه فنا لغويا، فإن النحو في هذه الحالة يعد أحد الأبنية الأساسية التي ينبغي الاعتماد عليها في تفسيره؛ لأن العلاقات النحوية في النص على مستواه الأفقي هي التي تخلق أبنيته التصويرية والرمزية، وعلى مستواه الرأسي هي التي توجد توازيه وأنماط التكرار فيه، وتحكم تماسكه واتساقه، وهذا كله يؤسس بنية النص الدلالية»^(٢).

وانطلاقاً مما سبق سوف أقوم بدراسة شعر ابن هانيء دراسة نحوية، أقف من خلالها على كيفية توظيف ابن هانيء للنحو في أداء المعاني المختلفة التي تجول في نفسه، وذلك إيماناً بأن المعاني المختلفة للتركيب إنما تعود إلى وضع الألفاظ بطريقة مخصوصة، واحتلال كل لفظ وظيفة نحوية مخصوصة، بحيث إن كل تغيير في رتبة اللفظ من التركيب يتبعه تغيير في المعنى.

ولا شك أن الوزن والقافية لهما أثرهما على استخدام الشاعر للقواعد النحوية، لذا كان من الضروري الوقوف على مدى التزام ابن هانيء بالقواعد النحوية في ظل الوزن الذي ينظم عليه، وهل أثر الوزن على خروجه على تلك القواعد أم لا، وما موقف النحاة من ذلك.

(١) الأسلوب والنحو ص ٧.

(٢) الإبداع الموازي ص ١٠.

وإذا كان النحو مليئا بالأوجه النحوية الجائزة التي تتيح لمنشيء النص أن يأتي بصور عدة لتركيب معين، عن طريق الحذف، والتقديم والتأخير، فإن من الضروري الوقوف على دور المعنى في توجيه ابن هانيء لاختيار وجه نحوي معين من بين عدة وجوه جائزة، نظرا لانفراد هذا الوجه بفائدة دلالية لا توجد في الأوجه الأخرى.

وقد قمت بدراسة النحو من خلال الديوان على حسب الترتيب الذي يتبعه النحاة، ومن ثم فقد جاء هذا الباب مشتملا على ستة فصول:

الأول: دور الكلمة في التركيب عند ابن هانيء، حيث درست فيه ما يسميه النحاة بالمقدمات النحوية.

الثاني: الجملة الاسمية بين التركيب والدلالة عند ابن هانيء، وتناولت فيه الجملة الاسمية: المطلقة والمنسوخة.

الثالث: الجملة الفعلية بين التركيب والدلالة عند ابن هانيء.

الرابع: حروف الجر والإضافة ودورها في التركيب عند ابن هانيء.

الخامس: إعمال المشتقات.

السادس: التوابع، ودورها في التركيب عند ابن هانيء.

oboiikanadi.com

الفصل الأول

دلالة الكلمة في التركيب

عند ابن هاني

مدخل

أقصد بالكلمة المفردة ما أطلق عليه النحاة المقدمات النحوية: كالعلامة الإعرابية، والممنوع من الصرف، والنكرة والمعرفة.

وهذه المباحث النحوية لها أهميتها الكبرى في التركيب، حيث لا يمكن لمحلل النص أن يصل إلى مراد منشئه إلا بالوقوف على تلك الأمور، لتحليلها في ضوء سياقها الواردة فيه.

لذا كان من الضروري تحليل تلك المباحث النحوية من خلال ديوان ابن هاني، للوقوف على أهميتها في التركيب، وكيف وظفها ابن هاني في أداء المعاني المختلفة، وكيف تغيرت تلك المعاني حسب السياقات المختلفة التي كان يسوق فيها ابن هاني قصائده، كما يمكن الوقوف على دور الوزن والقافية في جعل ابن هاني يلجأ إلى الخروج على القواعد المألوفة، وما موقف النحاة تجاه ذلك الخروج.

ومن ثم جاء هذا الفصل مشتملاً على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تسكين آخر المعرب في الوصل، حيث تناولت موقف النحاة من تلك الظاهرة، وما ورد منها في شعر ابن هاني.

المبحث الثاني: صرف الممنوع من الصرف، حيث ذكرت العلل التي يمنع لأجلها الاسم من الصرف، ومثلت لذلك من ديوان ابن هاني، وبينت أثر الضرورة على صرف ما لا ينصرف، وبينت موقف النحاة من ذلك.

المبحث الثالث: من دلالات النكرة، وفيه تناولت تعريف النكرة في الاصطلاح، ودورها في تحقيق الاختصار، والإيجاز، بالإضافة إلى ما تحققه من معان مختلفة: كالعموم، والتعظيم، والتحقير، وغير ذلك، وبينت دور السياق في بيان دلالة النكرة.

المبحث الرابع: من دلالات المعرفة، وفيه تناولت ما ورد في الديوان من معارف كان لها دور كبير في الربط، واداء المعنى، كالضمير، والإشارة، والموصول، والمعرف بـ (أل)، وبينت من خلال شعر ابن هاني ما تقوم به هذه المعارف من دور هام على سطح النص، حيث تعمل على الإيجاز، وذلك بإحلالها محل عناصر سابقة، مما يعمل على عدم إعادة ذكرها، كما أنها تعمل على الربط بين عناصر النص.

المبحث الأول

تسكين آخر المعرب في الوصل

للعلامة الإعرابية في آخر الكلمة: اسما كانت أو فعلا دلالة على المعني الوظيفي الذي تحتله داخل التركيب، والحرف الذي تظهر عليه الحركة الإعرابية قد يكون معتلا، وقد يكون صحيحا.

أما حرف الإعراب المعتل فلم يجز النحاة تقدير الحركة عليه تخفيفا إلا في الشعر فقط، نحو قول طرفة: [من الطويل]

فإنَّ القَوافي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا تَضَائِقُ عنها أن تَوَلَّجَهَا الإِبْرُ^(١)

فقد سكن الشاعر الياء من (القوافي)، وكان من حق العلامة أن تظهر، ولكن فعل ذلك من أجل الضرورة.

أما حرف الإعراب الصحيح فلم يجز جمهور النحاة تقدير حركة الإعراب عليه إلا في الضرورة فقط، كما في قول امرئ القيس: [من السريع]

فأليوم أشرب غير مُسَخَّبٍ إثمًا من الله ولا واغلي^(٢)

فقد حذفت العلامة الإعرابية من آخر الفعل المضارع (أشرب)، تخفيفا للضرورة.

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ذلك لا في الشعر ولا غيره^(٣).

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٨، ورواية الديوان: (رأيت القوافي...)، انظر: ديوانه ص ٣٧ .

(٢) ورد هذا الشاهد في الكتاب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ١/ ٧٩، ٣٣١، والرواية التي وردت في

الديوان هي: (فاليوم أسقى....)، وعليها فلا شاهد في البيت، انظر: ديوان امرئ القيس ص ١٤١

ولم يقتصر ورود هذه الظاهرة على الشعر فقط بل جاءت في النصوص الثرية الفصيحة المتمثلة في القراءات القرآنية، والحديث الشريف، والغرض منها في ذلك التخفيف لتوالي الحركات، مما جعل بعض النحاة يصححون تلك الظاهرة، ومن هؤلاء الفراء، وابن عصفور، وابن مالك.

أما الفراء فقد جعلها ضرباً من التخفيف يلجأ إليه عند اجتماع ما يستثقل من الحركات: كالكسرة بعدها ضمة، مثل قول العرب: (أُنلِزْكُمْوَهَا)، وكقول الشاعر:

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمُهْلَكِ سَيِّدٍ تَقَطَّعَ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَتَامِلُ

وكتوالي كسرتين مثل: (إِبْل)، وكتوالي ضميتين مثل: (رُشَل)^(١).

وأما ابن عصفور فقد قال بعد أن أورد إنكار المبرد والزجاج لهذه الظاهرة سواء وردت في الشعر أو في النثر: «والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً».

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام لا يخالف في ذلك أحد منهم، وقد قرأت القراء: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا﴾^(٢)، وخط في المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١ / ٤٢٤ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٢ .

(٣) يوسف: ١١، وهي قراءة القراء السبعة، وقرأ الأعمش: ﴿تَأْمَنَّا﴾ - بإظهار النون، انظر: إعراب القراءات السبع وعللتها لابن خالويه ١ / ٣٠٢ .

وأما السماع فثبت التخفيف في الشعر، وثبت ذلك في القراءات، فقد قرأ ابن محارب: ﴿ وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾^(١) - بإسكان التاء، وكذلك قرأ الحسن: ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(٢) - بإسكان الدال^(٣)، وقد قرأ أيضا أبو عمرو: ﴿ فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾^(٤) - بإسكان الهمزة في (بارئكم)، كما قرأ بتسكين آخر كل فعل مضارع مرفوع مختوم بالراء، نحو: (يأمركم)، و(ينصركم)، و(يشعركم)، وقد بين ابن الحاجب علة تسكين الراء في هذه الكلمات في معرض حديثه عن حرف الراء الذي هو من الحروف المكررة، حيث يقول: «لما نحسه من شدة ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به، فحسن إسكان (ينصركم) في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْضَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾^(٥)، و(يشعركم) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٦)، ولسم يحسن إسكان (يقتلكم)، و(يسمعكم)»^(٧).

وأما ابن مالك فقد احتج بالحديث الشريف، وذلك في معرض حديثه عن حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل المضارع المرفوع المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، حيث قال: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح: نثره ونظمه، فمن ثبوته

(١) البقرة: ٢٢٨، وانظر هذه القراءة في: المحتسب ١/ ١٢٢، وقرأ الجمهور: ﴿ وَيُعَوِّلْتُهُنَّ ﴾ - بضم التاء على الأصل.

(٢) النساء: ١٢٠، انظر: المحتسب ١/ ١٩٩، وقرأ الجمهور: ﴿ يَعِدُهُمْ ﴾ - بضم الدال على الأصل.

(٣) ضرائر الشعر ٩٣ - ٩٦.

(٤) البقرة: ٥٤، انظر: المحتسب ١/ ١٠٩، وقرأ الجمهور: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ - بكسر الهمزة على الأصل.

(٥) آل عمران: ١٦٠،

(٦) معاني القرآن ٢/ ١٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٩٠.

في الشر قوله: (لا يقرّونا)^(١)، وقولهم: (بلغنا أنك تصليهما)، وقولهم: (لِمَ تأذني له)، والأصل: (لا يقرّونا)، و(تصليهما)، و(تأذنين له)^(٢).

وأرى أن تسكين آخر المعرب جائز شعرا ونثرا، لورود ذلك في النصوص الفصيحة من قراءات صحيحة متواترة، وشعر، وحديث شريف ويكون الغرض من ذلك هو التخفيف إما لتوالي الحركات كما في القراءات السابقة، والبيت السابق: (وناع يخبرنا)، وإما للضرورة كما في بيت امرئ القيس، ويكون في ذلك مراعاة للجانب الصوتي الذي «قد يكون أهم من مراعاة الحركة الإعرابية؛ لأنها مفهومة ومعلومة من سياق الجملة»^(٣)، وقد روى بعضهم أن هذه لغة لبي تميم^(٤).

وقد وردت هذه الظاهرة في ديوان ابن هانئ، موظفا إياها في تحقيق التخفيف الذي يتطلبه البحر الذي ينظم عليه، ومن أمثلة ذلك قوله: [من الطويل]:

لَسَعْيِكَ أَبْطَا عَنْ لِحَاقِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَسَعْيِ جَهْوَلٍ ظَنَّ أَنَّكَ تَلْحَقُهُ^(٥)

(١) جزء من حديث ((عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكَ تَبَعْتُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا فَمَا نَرَى فِيهِ فَقَالَ لَنَا إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضُّعُفِ فَأَقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضُّعُفِ))، انظر: صحيح البخاري، باب: قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، حديث رقم ٢٤٦١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، وانظر الهمع ١/ ٥٤.

(٣) القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهر التوحيد د/ أحمد محمد عبد الراضي ص ٨١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٤، والهمع ١/ ٥٤.

(٥) الديوان ص ٢٢٣، يخاطب الشاعر في هذا البيت الوهراني كاتب الأمير جعفر، حيث يهجو، فيقول له: إنك مهما سعيت، فلن تصل إلى مكانة جعفر بن علي.

فالتقدير: (أبطأ)، وهو خبر مرفوع، ولكنه حذف الحركة الإعرابية وهي الضمة تخفيفاً، ثم قلب الهمزة الساكنة ألفاً، «وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي»^(١)، ولا يجوز اعتبار هذا القلب قد تم حال تحرك الهمزة بالضم؛ إذ إن «إبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ»^(٢).

ومما وقع في الفعل المضارع الصحيح الآخر من ذلك قوله: [من الكامل]

أنظُرْ إليه كأنه مُتَّصِلٌ بجفونه ولقد يَكُونُ المُذْنِبُ^(٣)

فقد سكن آخر الفعل المضارع المرفوع للتخفيف أيضاً، ويحتمل الفعل هنا أن يكون أمراً، فيكون مجزوماً بالسكون، ولكن يرجح الأول، أن الشاعر قبيل هذا البيت كان يتحدث عن رؤيته للممدوح بصيغة المتكلم، حيث يقول:

خالسته نظراً وكان مورداً فاحمراً حتى كاد أن يتلهباً^(٤)

وإذا كان الشاعر قد سكن آخر الصحيح فيما سبق، فقد سكن أيضاً آخر المعتل، كما في قوله: [من المتقارب]

وَمَنْ لِي بِمِثْلِ سِلَاحِ الزَّمَانِ فَأَسْطُو عَلَيْهِ إِذَا مَا سَطَا^(٥)

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٨٨ .

(٢) السابق ١ / ٨٨ .

(٣) الديوان ص ٤٥ ، متصل بجفونه: أي جفونه منكسرة كأنه يتبرأ من جرم، ويعتذر عن فتك

لحظه بالعشاق، والضمير في (إليه) يعود على جعفر.

(٤) الديوان ص ٤٥ ، خالسته نظراً: نظرت إليه على عجل.

(٥) الديوان ص ٢٧ .

ف (أسطو) فعل مضارع معتل الآخر بالواو، وهو منصوب لأنه واقع بعد الفاء في جواب الاستفهام، وكان حق العلامة الإعرابية - وهي الفتحة - أن تظهر على الواو في (أسطو)، ولكنه حذفها تخفيفاً.

ومن ذلك أيضاً قوله: [من الطويل]

سَقَيْتُ أَعَادِيكَ الذُّعَافَ مَثْمَلًا كَأَنَّ حُبَابَ الرَّمْلِ مِنْ فِيِّ نَافِثٌ^(١)

فقد وقعت (أعاديك) - وهي اسم منقوص - مفعولاً به منصوباً، وكان حق العلامة الإعرابية - وهي الفتحة - أن تظهر على الياء، ولكنه حذفها وأسكن الياء تخفيفاً، ونظير ذلك في القرآن قراءة جعفر بن محمد رضي الله عنه: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾^(٢) - بسكون الياء.

ومن ذلك أيضاً قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ تَزْمِينِي اللَّيَالِي بِتَبْلِهَا وَأَزْمِي اللَّيَالِي بِالتَّجَلُّدِ وَالصَّبْرِ^(٣)

فقد سكن الشاعر حرف الياء من كلمة (الليالي) الثانية؛ وذلك للضرورة، وكان حقها أن تظهر عليها الفتحة؛ لأنها مفعول به للفعل (أزمي).

(١) الديوان ص ٦٤ ، الذعاف: السم، المثْمَل: المتع حتى اختمر، الحباب: الحية، والشاعر هنا يخاطب جعفر بن علي.

(٢) المائدة: ٨٩ ، انظر: الكشاف ١ / ٣٦١ ، ومعجم القراءات ٢ / ٣٣٥ .

(٣) الديوان ص ١٥٤ .

المبحث الثاني

صرف الممنوع من الصرف

ينقسم الاسم من حيث تمكنه وغير تمكنه إلى نوعين:

١- متمكن ٢- غير متمكن

والمتمكن هو المعرب، وغير المتمكن هو المبني، ثم إن كان المتمكن غير شبيه بالفعل سمي متمكنا أمكن، وإن كان شبيهاً بالفعل سمي متمكنا غير أمكن، أو غير مصروف، ويمنع حينئذ من دخول التنوين عليه.

فغير المصروف هو: الاسم المعرب الذي لا يدخله تنوين، ويعرب بالضممة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجراً، إلا إذا اقترن بـ (أل) أو كان مضافاً، فإنه يجز بالكسرة^(١).

ويمنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقامهما، «وهي مجموعة في قول الشاعر:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب»^(٢)

فأما ما يقوم مقام علتين فهو أمران: التأنيث بألف التأنيث المقصورة والممدودة، والجمع الذي على مثال (مفاعل)، أو (مفاعيل)، وهو ما يسمى بصيغة منتهى الجموع.

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٥.

وأما اجتماع علتين فهو إما:

١- العلمية مع التأنيث ، أو مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، أو مع العدل، أو مع العجمة، أو مع التركيب، أو مع ألف الإلحاق.

٢- الوصفية مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، أو مع العدل^(١).

وقد جاءت كلمات ممنوعة من الصرف لتوافر تلك العلل فيها، فمن ذلك قوله: [من الطويل]

ليالي حُرُوبٍ شِدَّتْ فِيهَا لِيَجْعَفِرَ مَأْتَرٌ لَمْ يُخْلِفْتَهُ فِيكَ مَا رَجَا^(٢)

ف (مأثر) ممنوعة من الصرف ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، ومن ذلك أيضا: [من الطويل]

بَلَى هَذِهِ تِيْمَاءٌ وَالْأَبْلَقُ الْفَرْدُ فَسَلْ أَجْمَاتِ الْأَشْدِ مَا فَعَلَ الْأَشْدُ^(٣)

ف (تيماء) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة، ومن ذلك أيضا: [من الطويل]

وَكَانَتْ هِيَ الْعَجْمَاءُ حَتَّى اخْتَبَى بِهَا مُلُوكُ بَنِي قَحْطَانَ وَالشُّعْرُ وَالْمَجْدُ^(٤)

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٥ ، وما بعدها.

(٢) الديوان ص ٦٨ ، يخاطب الشاعر هنا يحيى بن علي، حيث يذكر وقوفه بجانب جعفر بن علي في الحروب، وما حققه له من انتصارات.

(٣) الديوان ص ١٠٥ ، تيماء: موضع، الأبلق: حصن السمؤال بن عادياء اليهودي، وسمي بالأبلق لاختلاف ألوان حجارته ما بين الأسود والأبيض، وهذا مطلع قصيدة يمدح بها الشاعر جعفر بن علي، ويهنته باستيلائه على قلعة كتامة.

(٤) الديوان ص ١٠٥ ، الضمير هي: يعود على قلعة كتامة التي أخذها جعفر بن علي، فيقول الشاعر: إن القلعة كانت مستوحشة، ولكن حولها جعفر لمدينة مستأنسة، بها المجد والشعر.

فقد منعت (قحطان) من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون،
وكقوله: [من الكامل]

أحلافنا حتى كأن زبيعةً من قبل يغزب كان عاقد يشجبا^(١)

ف (يعرب) هنا ممنوعة من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، ولذلك جرت بالفتحة، وكذلك (يشجب)، حيث جرت بالفتحة على أنها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

ومن ذلك أيضا قوله يمدح أبا الفرج محمد بن عمر الشيباني: [من البسيط]

ونفحة منك في إخميم عاطرةً مشكئةً عبقث بالماء والعشب^(٢)

فقد منعت (إخميم) هنا من الصرف؛ للعلمية والتأنيث؛ لأنها اسم لبلدة بصعيد مصر، أو منعت للعلمية والعجمة.

ومن ذلك أيضا قوله: [من البسيط]

لم يتيق في أرض قسطنطين مشركةً إلا وقد خصها نكل بمقشود^(٣)

فقد جر (قسطنطين) هنا بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة.

ومن ذلك أيضا قوله: [من الكامل]

يزجيه أزوغ لو يدافع باسمه علوي أفلاك السماء أزيحا^(١)

(١) الديوان ص ٤٧ ، كان عاقد يشجبا: أي كان محالفا يشجب، وهو ابن يعرب جد عرب اليمن.

(٢) الديوان ص ٥٦ .

(٣) الديوان ص ٩٣ .

فقد منعت (أروع) من الصرف، للوصفية ووزن الفعل، والتقدير: (قائد أروع).

وقد أجاز النحاة صرف الممنوع لأحد أربعة أسباب:

الأول: زوال إحدى العلتين، كقولنا: (رُبَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمرٍ ويزيدٍ وإبراهيمٍ ومعديكربٍ لقيتهم) - بالجر والتنوين، وذلك لزوال أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية.

الثاني: التصغير: ك (حُمَيْد)، و(وَعُمَيْس)، فإن وزن الفعل في الأول، والعدل في الثاني قد زال بالتصغير.

الثالث: إرادة التناسب للمنصرف، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَسِلًا﴾^(١) - بالصرف لمناسبة المصروف بعده، وهو ﴿أَغْلَالًا﴾، ونحو قراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا﴾^(٢) بصرفهما لتناسب (وَدَا وَسَوَاعًا وَنَسْرًا).

الرابع: الضرورة: كقول الشاعر^(٤): [من الطويل]

إذا ما غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

(١) الديوان ص ٧٢ ، الضمير في (يزيجه) يعود على الجيش، والأروع: من يعجبك بحسنه أو شجاعته، والمراد به هنا قائد الجيش، علوي أفلاك السماء: أي أعلى كوكب فيها، أزيح: أزيل، أو أزيلت نحوسته، لأن كوكب زحل معدود نحس، ويريد الشاعر من هذا البيت وصف شجاعة وقوة الجيش، حتى إنه يستطيع إزاحة كوكب زحل من مكانه.

(٢) الإنسان: ٤ ، والقراءة الأخرى بدون تنوين، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٢٠ / ٢ .

(٣) نوح: ٢٣ ، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٣٩٦ .

(٤) هو النابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص ١٤ .

فقد جر (عصائب) بالكسرة لأن القافية مكسورة، وكقول الشاعر^(١):
 وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ ۝ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُزْجِلِي
 فقد نون (عنيزة) للضرورة^(٢).

إذن صرف الممنوع جائز في الشعر للضرورة، كما أنه جائز في النثر
 للتناسب، وبعض النحاة أجازوه مطلقاً على لغة، يقول الأخفش: «وكان
 هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك
 في الكلام»^(٣)، «وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام،
 فلذلك جعل من قبيل ما يختص بالشعر»^(٤).

أما منع المصروف في الشعر فقد منعه أكثر البصريين، وأجازه الكوفيون
 إلا أبا موسى الحامض، كما أجازه الأخفش والفارسي^(٥)، وصححه ابن
 هشام، حيث قال: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه
 الأصول بالفروع»^(٦).

وما ورد في ديوان ابن هانئ من النوع الأول، أي: من صرف الممنوع،
 ومن نماذج ذلك ما يلي:

١ - [من الطويل]

كَأَنَّ السِّمَّاكَيْنِ الَّذِينَ تَظَاهَرَا عَلَى لَيْدَتَيْهِ ضَامَانَانِ لَهُ خَتْفَا

(١) هو امرئ القيس، انظر: ديوانه ص ٢٧ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢٧ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٧٥ .

(٤) ضرائر الشعر ص ٢٥ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢٨ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٢٨ .

فَذَا رَامِحٌ يَهْوِي إِلَيْهِ سِنَانُهُ وَذَا أَعَزَلٌ قَدْ عَضَّ أَنْثَمَلَهُ لَهْفًا^(١)

-٢ [من الرجز]

وَأَبْيَضٌ مِنْ غَيْرِ طَبَعِ الْهِنْدِ يَجُولُ بَيْنَ حَدِّهِ وَالْحَسَدِ^(٢)

فقد صرف الشاعر: (أعزل) في قوله: (ذا أعزل)، و(أبيض) في قوله: (وأبيض من غير طبع الهند)، وكان حقهما المنع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

-٣ [من الرَّمَلِ]

نَافَسَ الدَّهْرُ عَلَيْهِ يَغْرُبَا فَرَأَى مَوْضِعَ حَقْدٍ فَحَقَّدَ^(٣)

فصرف الشاعر هنا (يعربا)، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

-٣ [من الرمل]

ضَارَبُوا أَبْرَهَةَ مِنْ دُونِهِ بَعْدَمَا لَفَّ بِيَاضًا بِسَوَادِ^(٤)

(١) الديوان ص ٢٠٨ ، السِّمَاكَان: كوكبان، يقال لأحدهما: السِّمَاكُ الرامح، وللآخر: السِّمَاكُ الأعزل.

(٢) الديوان ص ١٢٩ ، يصف الشاعر هنا سيفاً قديماً ورثه يحيى بن علي عن جده وأبيه.

(٣) الديوان ص ١٢١ ، الضمير في (عليه) يعود على ولد لإبراهيم بن جعفر بن علي، حيث يرثه الشاعر.

(٤) الديوان ص ١١٦ ، يمدح هنا الأميرين طاهرا وأبا عبد الله الحسين اخوا المعز، فيقول: إنهم يتمنون إلى قوم موصوفين بالكرم، والشجاعة، قد هزموا أبرهة بعدما جمع جيشا من العرب البيض، والأجباش السود، وهذا هو المقصود من : لف بياضا بسواد.

٤- [من الكامل]

وَأُمِّيَّةٌ تُخْفِي السُّؤَالَ وَمَا لِمَنْ أودى به الطوفانُ يذكُرُ نُوحًا^(١)

٥- [من الطويل]

بِنِي ثَلَاثَةَ مَا أَوْزَتْ اللهُ ثَلَاثَةَ وَمَا نَسَلْتُ هَلْ يَسْتَوِي الْعَبْدُ

هنا أيضا صرف الشاعر (أبرهة)، و(أمية)، و(نتلة) وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

٦- [من الكامل]

مِنْ آلِ سَاسَانٍ مَنَارٌ لِلصَّبَا قَدْ بَتُّ أَسْأَلُ عَنْهُ أَنْفَاسَ الصَّبَا^(٢)

فقد صرف هنا أيضا (ساسان)، وهو غير مصروف للعلمية وزيادة الألف والنون.

٧- [من الطويل]

كثِيرُ جِهَاتِ الْحَسَنِ تَهْمِي جَدَاوِلًا وَلَكِنَّهَا بَيْنَ الْمُحَاجِرِ تُؤَخُّ^(٣)

(١) الديوان ص ٧٣ ، تحفي: تردد، وهو هنا يصف حال بني أمية عندما طلبوا من المعزان يصفح عنهم بعد أن هزمهم بحال من تذكر نوحا بعدما لحقه الطوفان، والمقصود: كيف يتذكر بنو أمية المعز بعد ان أهلكهم.

(٢) الديوان ص ١٣٢ ، الأصل: نُثَيْلَةٌ، وهي: أم عباس بنت جناب بن كليب.

(٣) الديوان ص ٤٥ .

(٤) الديوان ص ٨٦ ، المحاجر جمع محجر، وهو ما دار بالعين من العظم، تُؤَخُّ جمع فائخة، أي: غائرة في محاجره، لا تخرج منها.

٨- [من الطويل]

وفي آل موسى قَدْ سَنَنْتَ وَقَائِعًا أَهْبَتَ لَهُمْ تِلْكَ الزَّعَاذِعَ لَقَّحًا^(١)

فقد صرف الشاعر هنا (جداولاً)، و(وقائعا)، وهي غير مصروفة ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع.

٩- [من الكامل]

ما أنتَ مِنْ صَلْتَانٍ يُهْدِي أَيْتُقَا خوصاً بنجم في الدُّجْنَةِ أخص^(٢)

١٠- [من الكامل]

وَيُمِيلُ قِمَّتَهُ النَّعَاشَ كَأَنَّهُ فِي أَخْرِيَاتِ اللَّيْلِ ذِفْرَى أَوْقَص^(٣)

فقد جر (أخوص) ، و(أوقص) بالكسرة، لأن القافية مكسورة وكان حقهما الجر بالفتحة، للوصفية ووزن الفعل.

ومما جاء في الديوان جائزاً فيه الأمران قوله:

١- [من البسيط]

ولو أشرتَ إلى مِصْرٍ بسوطك لم تُخَوِّجْكَ مِصْرًا إلى رَكْضٍ ولا

(١) الديوان ص ٨١ ، آل موسى: أبناء موسى بن أبي العافية ، والي الأندلس من قبيل بني أمية، أهبت: دعوت، الزعازع: الشدائد، اللقح: الشديدة، وهو هنا يخاطب القائد جوهر.

(٢) الديوان ص ١٨٠ ، الصلتان: الشجاع، وصلتان العبدي: شاعر جاهلي، الخوص جمع أخص وخوصاء، وهو من الخوص: ضيق العينين وصغرهما وغؤورها، الدجنة: الظلام.

(٣) الديوان ص ١٨٠ ، الأوقص: قصير العنق، الذفري: عظم خلف الأذن، وهو هنا يشبه الموصوف عندما يميل النعاش رأسه برأس دابة قصيرة العنق.

(٤) الديوان ص ٥٤ .

٢- [من الطويل]

فَحَسْبُكُمْ يَا أَهْلَ مِصْرٍ بَعْدِلِهِ دَلِيلًا عَلَى الْعَدْلِ الَّذِي عَنْهُ يُفْتَرُ^(١)

٣- [من الطويل]

تَقُولُ بَنُو الْعَبَّاسِ هَلْ فُتِحَتْ مِصْرُ فَقُلْ لِيِنِّي الْعَبَّاسِ قَدْ قُضِيَ الْأَمْرُ^(٢)

فهنا نون الشاعر (مصر) في البيت الأول والثاني، ولم ينونها في البيت الثالث، وهذا جائز؛ لأنه علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط ليس أعجميا ولا مذكر الأصل^(٣)، وقد جاءت في القرآن الكريم غير منونة ومنونة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ ﴾ ، وقوله: ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ﴾ .

(١) الديوان ص ١٣٨ .

(٢) الديوان ص ١٣١ .

(٣) انظر: شرح التصريح ٢ / ٢١٨ .

المبحث الثالث من دلالات النكرة.

النكرة : «عبارة عما شاع في جنس موجود ، أو مقدر ، فالأول: ك (رجل) ... والثاني: ك (شمس)»^(١).

وعرفها ابن مالك بذكر علاماتها، فقال:

نكرة فابل أل مؤثرا أو واقع مؤقع ما ذكرا^(٢)

وللنكرة داخل التركيب وظيفة أساسية، سواء كان ذلك على مستوى الشكل أو مستوى المعنى.

أما على مستوى الشكل فإنها تقوم بتحقيق الإيجاز، «وذلك إذا ما وصفت بجملة ، فإنها تلوها مباشرة ، من دون واسطة بينهما؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها بنية لا سبيل فيها إلى الإيجاز»^(٣).

ومن نماذج ذلك قول ابن هانئ: [من المتقارب]

سلا قبل وشك النوى مُذْنَقًا أَقْضَتْ مَضَاجِعُهُ فَاشْتَكَى^(٤)

(١) شرح التصريح على التوضيح ٩١ / ١ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ١٦ .

(٣) البنى النحوية وأثرها في المعنى، رسالة دكتوراه للباحث/ أحمد عبد الله حمود، كلية الآداب - جامعة بغداد ص ١٢٢ .

(٤) الديوان ص ٢٨ ، أَقْضَتْ مَضَاجِعُهُ: خَشِنَتْ.

فاختيار النكرة هنا (مدنفا) حال كون الوصف جملة حقق الإيجاز، وذلك لعدم احتياجها إلى واسطة بينها وبين الوصف، بعكس ما إذا كان الموصوف بالجملة معرفة، فلا بد حينئذ من واسطة بين المعرفة والوصف، كما في قول ابن هانئ: [من البسيط]

كُنْ كَيْفَ شِئْتَ بِأَرْضِ الْمَشْرِقِينَ بِهَا الشَّهَابُ الَّذِي يَعْلُو عَلَى

فالمقام هنا مقام مدح، والشاعر يفضل فيه الإسهاب على الإيجاز، فكان اختيار المعرفة (الشهاب) التي لا توصف بالجملة إلا بواسطة اسم الموصول أنسب هنا.

وأما على مستوى المعنى، فإن النكرة تفيد - بجانب تحقيقها للإيجاز - معاني كثيرة ومتباينة؛ فهي لكونها لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه^(٢) تحقق المعاني الأضداد كـ (التكثير والتقليل، والتعظيم والتحقير، والعموم والنوعية)^(٣).

وتحدد هذه المعاني وفقا للسياق، يقول سيبويه: «يقول الرجل: (أتاني رجل) يريد واحدا في العدد لا اثنين، فيقال: (ما أتاك رجل) أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة)، فيقال: (ما أتاك رجل)، أي: امرأة أتتك»^(٤).

فيفهم من ذلك النص أن النكرة إذا أطلقت فإنها تحتمل أمرين: إما الدلالة على الوحدة، أو الدلالة على الجنس، والسياق هو الذي يحدد إحدى الدالتين، ففي قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ دلت على

(١) الديوان ص ٥٥ .

(٢) انظر: الطراز لحمزة العلوي اليميني : ٨/٢ ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٢٨٢/٢ .

(٣) انظر: الإيضاح ص ٥٠ ، وما بعدها ، والبنى النحوية وأثرها في المعنى ص ١٢٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٧ .

الوحدة، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾،
﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ دلت على الجنس^(١).

«فإذا كانت النكرة في سياق النفي كانت دلالتها على العموم أرجح،
وذلك نحو قولك: (ما جاءني رجل)، فالراجح أنك تريد: ما جاءك أحد
من هذا الجنس»^(٢)؛ لأن «النكرة في سياق النفي تعم»^(٣).

وفيما يلي عرض لأهم المعاني التي تفيدها النكرة في التركيب، ودور
السياق في ذلك.

١- التكثير: كقول ابن هانئ: [الطويل]

ليالي تَقْفُو الرُّسُلَ رُسُلٌ خَوَاضِعٌ وَيَأْتِيكَ مِنْ بَعْدِ الْوَفُودِ وَفُودٌ^(٤)

ف (رسل) نكرة؛ للدلالة على كثرة الوفود التي جاءت خاضعة للمعز
لتقديم الشكر له على نعمه.

٢- التكثير والتعظيم: وذلك كقول ابن هانئ: [المتقارب]

حُتُوفٌ تُلَهَّى بِأَمْثَالِهَا وَأَمْثَدُ تُغْنَدُ بِأَمْثَدِ الشَّرَى^(٥)

فهنا يشبه فرسان المعز بأنهم حتوف لأعدائهم يتلعبون بخيولهم التي
بأنفسها حتوف أيضاً^(٦)، فجاءت النكرة هنا لتفيد كثرة الفرسان وتعظيمهم.

(١) انظر: معاني النحو للدكتور/ فاضل السامرائي ١/ ٣٦.

(٢) معاني النحو ١/ ٣٦.

(٣) الذخيرة ل/ شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٤، ١/ ٨٩.

(٤) الديوان ص ١٠٢.

(٥) الديوان ص ٢٣، تُغْنَدُ: تسرع.

٣- التعظيم: وذلك كقوله: [الطويل]

وما نَقَمُوا إِلَّا قَدِيمَ تَشْيِيعِي فَتَجِي هَزْبَرًا شَدَّهُ الْمَتَدَارِكُ^(٢)

فقد أفادت النكرة (هزبرا) هنا تعظيم الممدوح، ومن ذلك أيضا قوله:
[الكامل]

مَلِكٌ أَنَاخٌ عَلَى الزَّمَانِ بِكُلِّكِلٍ فَأَذَلَّ صَعْبًا فِي الْقِيَادِ جَمُوحًا^(٣)

فقد جاء كل من (ملك)، و(صعبا) نكرة للتعظيم.

٤- العموم (أو الجنس) والتعظيم: كقوله: [الكامل]

يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّتْ إِلَيْهِ مَطِيَّةٌ يَا خَيْرَ مَنْ أُعْطِيَ الْجَزِيلَ مَنُوحًا^(٤)

فقد أفادت (مطية) هنا العموم والتعظيم.

٥- العموم (أو الجنس) والتحقيق: كقوله: [الكامل]

لَا تَقْدِلُوهُ فَلَنْ يُخَوَّلَ عَاذِلٌ مَا كَانَ طَبْعًا فِي النُّفُوسِ مُرَكَّبًا^(٥)

وقوله: [الكامل]

قُلْتُمْ فَأَصَوْتٌ نَاطِقٌ وَصَمْتٌ فَبَلَّغْتُمْ الْإِطْنَابَا وَالْإِسْهَابَا^(٦)

فقد أفادت النكرة (عاذل)، و(ناطق) هنا العموم والتحقيق، فليس المقصود عاذل وناطق بعينهما، وإنما المقصود الجنس.

(١) انظر تبين المعاني في شرح ديوان ابن هاني ص ٧٨٠ .

(٢) الديوان ص ٢٤٥ ، المتدارك: المتلاحق.

(٣) الديوان ص ٧١ ، الكلكل: الصدر.

(٤) الديوان ص ٧٣ .

(٥) الديوان ص ٤٨ .

(٦) الديوان ص ٥٣ .

٦- الوحدة والتعظيم: كقوله: [البسيط]

ولو ثنيت إلى أرض الشام يداً ألقث إليك بأيدي الدلّ من كئب^(١)

فقد جاءت (يدا) هنا دالة على الوحدة والتعظيم، أي أن إشارة بيده كافية لإخضاع الشام للممدوح.

٧- النوعية والتعظيم: وهو مقابل العموم، وذلك كقوله: [المتقارب]

تديز لطحر القذى أعيننا تزي ظلّ فُزُسانها في الدجى^(٢)

فقد جاءت (أعيننا) هنا نكرة لتدل على نوع خاص مميز عظيم من العيون ، وهو هنا يصف الخيل.

(١) الديوان ص ٥٤ .

(٢) الديوان ص ٢١ .

المبحث الرابع من دلالات المعرفة

المعرفة ستة أنواع، وهي: الضمير، واسم الإشارة، والعلم، والمعرف بالألف واللام، واسم الموصول، والمضاف إلى واحد مما سبق، وفيما يلي أتحدث عما جاء من هذه المعارف في ديوان ابن هانئ وأثر ذلك على التركيب.

أولاً: الضمير.

الضمير عبارة عما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، وله وظيفة مهمة داخل التركيب، وهي الربط بين عناصره الداخلية، إذ تحقق لها التماسك النحوي والدلالي، حيث «يؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخلية أو إسقاط أي منها أو إغفال أية علاقة سواء أكانت داخلية أو خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص»^(١).

وكل ضمير سواء كان للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب يحتاج لمرجع يفسره، «فيكون المتكلم بمثابة المرجع لضميره، ويكون المخاطب كذلك، أما ضمير الغيبة فيفتقر في العادة إلى مذكور يعد مرجعاً له، فلا يتضح معنى الضمير إلا بواسطة ذلك المرجع»^(٢).

(١) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة / سعيد بحيري ص ٧٨ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١ / ١٣٨ .

«فالمشكلة إذن لا تتمثل في المتكلم والخطاب، وإنما في الغيبة، فلا يجوز الإضمار إلا بعد معرفة السامع، كما أنه لا بد من تقدم المظهر لذلك المضمّر»^(١).

فهاتان مسئلتان تخصان ضمير الغيبة، وهما : معرفة السامع، أو عود الضمير على معلوم، وتقدم مرجع الضمير، وقبل تناول هاتين المسئلتين وغيرهما من قضايا أبدأ بالحديث عن وضع الظاهر موضع المضمّر.

١- وضع الظاهر موضع المضمّر.

ذكرت آنفاً أن وظيفة الضمير هي الربط، حيث يكتفى به عن الظاهر بدلا من إعادة الذكر، فيعمل ذلك على «رفع الالتباس، فإن (أنا)، و (أنت)، لا يصلحان إلا لمعينين، وكذا ضمير الغائب، نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار، وليس كذلك: الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول»^(٢).

فيتضح من النص السابق للرضي أن اختيار الضمير بديلا عن إعادة الذكر يرفع الالتباس، كما أنه يحقق الاختصار والإيجاز، «وهذه العناصر الثلاثة هي من مطالب الاستعمال اللغوي»^(٣).

ويمكن التمثيل لذلك بقول ابن هانئ: [الطويل]

مَواطِئُ هِنْدٍ فِي نَسْرَى مُتَنَقِّبِيسَ تَضَوَّعَ مِنْ أَرْدَانِهَا وَتَأْرَجَا

(١) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة د/ سعيد بحيري ص ٩٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٠١ / ٢ .

(٣) البيان في روائع القرآن ١ / ١٣٧ .

مُنْعَمَةٌ أَبَدَتْ أَسِيلاً مُنْعَمًا تَضَرَّحَ قَبْلَ الْعَاشِقِينَ وَضَرَجًا
 إِذَا هَزَّ عَطْفَيْهَا قَوَامٌ مُهْفَفٌ تَدَاعَى كَثِيبٌ خَلْفَهَا فَتَرْجَرَجَا
 أُنَافُسٌ فِي عِقْدٍ يَقْبَلُ نَحْرَهَا وَأَحْسُدُ خَلْخَالَ عَلَيْهَا وَدُمَلَجَا^(١)

فقد جاء الضمير الرابط في (أردانها - عطفها - خلفها - نحرها - عليها) كناية عن (هند)، مما أدى إلى تحقيق الإيجاز والاختصار ورفع اللبس، وهي أمور لا تتحقق إذا كرر لفظ (هند) في المواضع الخمسة.

وكذلك الأمر في قوله: [الطويل]

وَكُنْتَ إِذَا ثَارَتْ عَجَاجَةٌ قَسْطَلٍ فَجَلَّلْتَ الْأَفْقَ الْبَهِيمَ يَزْنِدَجَا
 تَخَلَّلْتُهَا فِي الْمَعْرَكِ الضَّنْكَ مُقْدِمًا وَخُضَّتْ غِمَارَ الْمَوْتِ فِيهَا مُلَجَجَا
 فَلَمْ تَرَ إِلَّا بَارِقًا مُتَأَلِّقًا تَخَلَّلَهَا أَوْ كوكِبًا مُتَأَجَجَا^(٢)

فالضمير أغنى عن إعادة (عجاجة قسطل) أربع مرات، مما حقق الاختصار والإيجاز ورفع الالتباس، كل ذلك بالإضافة إلى الربط بين الأبيات الثلاثة على المستوى النحوي والدلالي.

وقد يأتي التركيب على الأصل، وذلك بوضع الظاهر موضع المضمرة، عند إرادة غاية بلاغية لا تتحقق إلا بإعادة الذكر، «وَتَحْمُلُ طُولَ الْكَلَامِ بِهِذِهِ

(١) الديوان ص ٦٦ ، متنفس: أي تنتشر منه رائحة طيبة، تضوع وتأرجح: فاحت منه رائحة ذكية، أردانها: أكمامها، الأسيل: الخد اللين، تضرج: احمر، ضرج: أي: لطح العشاق بالدم، أي: قتلهم، عطفها: جانبيها، المهفف: الدقيق، تداعي: انهال، الكثيب: التل من الرمل، وهو كناية عن عجيزتها، ترجرج: اضطرب.

(٢) الديوان ص ٦٧ ، عجاجة قسطل: غبار الحرب، اليرندج: الصبغ الأسود، ملججا: خائض لجاجها، أي مهالكها.

الأسماء الظاهرة، وبهذا دخل استعمال الاسم الظاهر موضع المضممر ضمن طرائق الإطناب»^(١).

وقد ذكر السيوطي أن من فوائد وضع الظاهر موضع المضممر : زيادة التقرير والتمكين، وقصد التعظيم، وقصد الإهانة والتحقير، وإزالة اللبس، وقصد تربية المهابة وإدخال الردع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك، وقصد تقوية داعية المأمور، وتعظيم الأمر والاستلذاذ بذكره، وقصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، والتنبيه على عليية الحكم، وقصد العموم، وقصد الخصوص، والإشارة إلى عدم دخول الجملة الثانية في حكم الأولى، ومراعاة الجنس، وتحمل الاسم الظاهر ضميراً لا بد منه^(٢).

ومما جاء في ديوان ابن هانئ من وضع الظاهر موضع المضممر قوله: [البسيط]

تَبَلَّى الكرامَ وَأَثَارُ الكرامِ وما تَزْدَادُ في كُلِّ عَصْرٍ غيرَ تَجْدِيدِ^(٣)

وقوله: [البسيط]

ولو أَشْرَتَ إلى مِضْرٍ بِسَوْطِكَ لَمْ تُخَوِّجْكَ مِضْرٌ إلى رَكْضٍ ولا

وقوله: [أخذ الكامل]

شَهِدَ الغمامَ وإنَّ سَقَاكَ حَيًّا أن الغمامَ إِلَيْكَ مُفْتَقِرٌ^(٥)

(١) البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها ٢ / ٩٨ .

(٢) انظر : الإقتان في علوم القرآن ٣ / ١٦٨ ، ودلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم د / أحمد

عبد الراضي ص ٢٢ - ٢٩ .

(٣) الديوان ص ٩٥ .

(٤) الديوان ص ٥٤ .

(٥) الديوان ص ١٦٨ .

فلم يقل: (تبلى الكرام وآثارهم)، أو (ولو أشرت إلى مصر لم تحوجك)،
أو (شهد الغمام أنه)، وذلك لزيادة التقرير والتمكين.

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

تقولُ بنو العباسِ هل فُتِحَتْ مِصْرُ فقلُّ لبني العباسِ قد قُضِيَ الأمرُ^(١)

فأعاد ذكر (بني العباس) على الرغم من تقدم ذكره وذلك للتحقير، حيث
جاء هذا البيت في معرض مدح الخليفة المعز واستيلائه على دولة بني
العباس.

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

صَدَعَتْ جِيوشُكَ فِي الْعَجَاجِ لَيْلَ الْعَجَاجِ فَوَزَّذَهَا إِصْدَارُ^(٢)

فهو هنا يصف قوة جيش المعز، فأعاد ذكر (العجاج) لتعظيم الأمر، وبيان
خطورته.

ومنه أيضا قوله: [الكامل]

هذا المعزُ ابنُ النبي المصطفى سيذُبُّ عن حرم النبي المصطفى^(٣)

فقد أعاد ذكر (النبي المصطفى) وذلك لبيان عليية الدفاع عن حرمه -
صلى الله عليه وسلم، وهو كونه النبي المصطفى.

ومنه أيضا قوله يصف دخول الليل واختفاء ضوء النهار: [الطويل]

وما إن خبا حتى حَسِبْتُ من الدُّجَى على الأفقِ زَنْجِيًّا تَكْشَفُ يَلْمَقُهُ

(١) الديوان ص ١٣١ .

(٢) الديوان ص ١٤٩ ، صدعت: مضت، ومرت، عانشت: عانقت.

(٣) الديوان ص ٢٠٥ .

تَحَلَّلْ سِجْفَ اللَّيْلِ لِلَّيْلِ كَالثَّاءِ يُرَاعِيهِ بِالصَّبْحِ الْجَلِيِّ وَيَزْمُقُهُ^(١)

فلم يقل: (سجف الليل له كالثا) لثلا يتوهم عود الضمير على (السجف).

ومن ذلك أيضا قوله: [المتقارب]

وَمَا غَرَّ نَفْسًا سِوَى نَفْسِهَا وَعَمَّرُ الْفَتَى مِنْ أَمَانِي الْفَتَى^(٢)

فأعاد لفظ (نفس)، ولم يقل: (وما غر نفسا سواها)، لرفع اللبس، وذلك لأن المراد بالنفس الأولى: (الإنسان)، والمراد بالنفس الثانية: نفس التمييز، وهي التي يكون بها التمييز، وهي التي تأمر الإنسان وتنهاه^(٣)، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: " قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء "، ف (الملك) الأول غير الثاني، " فلو قال: تؤتيه، لأوهم أنه الأول، ولكن الملك الثاني غير الأول، إذ الأول ملك عام، والثاني ملك خاص، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالتعبير بالاسم الظاهر في موضع المضمّر"^(٤).

٢- مرجع الضمير.

يحتاج ضمير الغائب - كما ذكرت آنفا - إلى مفسر متقدم عليه، «وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما

(١) الديوان ص ٢٢٢، حَبَا: غاب، الِيلْمُق: الدرع، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل وكأنه زنجي.

(٢) الديوان ص ٢٧.

(٣) انظر معاني كلمة (نفس) في لسان العرب ٦/ ٤٥٠٠، مادة (نفس).

(٤) دلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص ٢٣.

منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده، وتنكيره خلاف وضعه»^(١).

وتقدم المفسر يتخذ عدة صور:

فإما أن يكون متقدما في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ فقط، وهذا هو التقدم اللفظي.

وإما أن يكون متقدما في المعنى فقط، ومتأخرا في اللفظ، وهذا هو التقدم المعنوي.

وإما أن يكون متأخرا في اللفظ والمعنى معا، ولكنه في حكم المتقدم، وهذا هو التقدم الحكمي^(٢).

فمن أمثلة التقدم اللفظي قول ابن هانئ: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي لَمْ يُطْلِعِ اللَّهُ شَمْسَهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُ أَبْرًا وَلَا أَوْقَى^(٣)

فالضمير في (شمسه) عائد على (الذي)، وهو متقدم لفظا ومعنى (رتبة).

وكقول الله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾^(٤)، فالضمير في (ربه) عائد على (إبراهيم) وهو متقدم في اللفظ فقط، ولكن رتبته التأخير.

ومن أمثلة التقدم المعنوي قول ابن هانئ: [الكامل]

مِنْ حَيْثُ يُقْتَبَسُ النَّهَارُ لِمُبْصِرٍ وَتُسْقَى عَنْ مَكْتُونِهَا الْأَنْبَاءُ^(٥)

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٠٦/٢.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٢ - ٤٠٦.

(٣) الديوان ص ٢١٢.

(٤) البقرة: ١٢٤.

وقوله: [البسيط]

أهدى الربيعُ إلينا روضةً أنفاً كما تنفّس عن كافوره السّفط^(١)

فقد عاد الضمير في كل من (مكتونها)، و(كافوره) على كل من (الأنباء)، و(السفط) على الترتيب؛ وهما متأخران عن الضمير في اللفظ، ولكنهما شغلا معنى نحويًا هو الفاعلية، وهذا المعنى اقتضى تقدمهما في الرتبة، ومن ثم جاز عود الضمير عليهما مع تأخرهما في اللفظ.

وهناك صورة أخرى من التقدم المعنوي، وهو ألا يذكر المرجع صراحة قبل الضمير، أي يعود الضمير على غير مذكور في اللفظ، ولكن يكون سياق الكلام المستلزم للمفسر استلزامًا قريبًا كقوله تعالى: ﴿وَأَبْوَيْهِ﴾^(٢)، لأن سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية، أو بعيدًا كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٣)، إذ العشي يدل على تواري الشمس، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤)؛ إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان، دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٥).

ومن أمثلة ذلك في ديوان ابن هانئ قوله: [الطويل]

(١) الديوان ص ١٣ ، مكتونها: مستورها، وهو هنا يمدح المعز، حيث يقول: إنه من حيث يقتبس النهار لمبصر.

(٢) الديوان ص ١٨٤ ، روضة أنف: لم ترعها الدواب، السفط، وعاء كالقفة، وما يعبأ فيه من الطيب.

(٣) النساء: ١١ .

(٤) ص: ٣٢ .

(٥) القدر: ١ .

(٦) البقرة: ١٨٥ ، انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٠٥ .

أَمِنْ أَفْقِهَا ذَاكَ السَّنَا وَتَأَلَّقَهُ يُؤرِّقُنَا لَوْ أَنَّ وَجَدًا يُؤرِّقُهُ^(١)

فالضمير في (أفقها) يعود على المحبوبة، ولم يتقدم لها ذكر؛ إذ إن هذا هو أول بيت في القصيدة، ولكن السياق يوضح أن المقصود المحبوبة.

ومن ذلك أيضا : [الوافر]

وَلَيْلِ بَيْتٍ أَسْقَاهَا سُلَافًا مُعْتَقَةً كَلَسُونَ الْجُلْنَارِ^(٢)

فالضمير في (أسقاها) يعود على (الخمير) ولم يتقدم لها ذكر أيضا، ولكنها مفهومة من السياق الذي اشتمل على كلمات تدل عليها: (ليل - أسقى - سلافا - معتقة).

ومن ذلك أيضا : [الطويل]

وَلَمَّا اجْتَبَاهُ وَالْمَلَائِكُ جُنْدُهُ لِمَهْلِكِهِمْ دَارَتْ عَلَى قُطْبِهَا الرِّحَى
فَقَلَّدَهَا جَمَّ السِّيَاسَةِ مِذْرَهَا إِذَا شَاءَ رَامَ الْقَصْدَ أَوْ قَالَ أَفْصَحَا^(٣)

فالشاعر هنا يمدح القائد جوهر، ويقول: «إن المعز لما انتخب القائد جوهرًا لإهلاكهم حال كون الملائك من جنده دارت الرحا على قطبها»^(٤) ، فالضمير المستتر الذي هو فاعل (اجتبي) يعود على الخليفة المعز، ولم يسبق له ذكر، ولكن السياق التاريخي هنا يدل عليه، كذلك الضمير المستتر في (فقلدها).

(١) الديوان ٢٢٢ ، الضمير في (أفقها) يعود على المتغزل بها.

(٢) الديوان ص ١٧٤ .

(٣) الديوان ص ٧٧ ، المدره: السيد الشريف.

(٤) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ١٦٨ .

كما أن ضمير النصب في (فقلدها) يعود على قيادة الجيش، ولم يسبق لها ذكر، ولكن السياق يدل عليها.

أما التقدم الحكمي الذي يكون الضمير فيه عائدا على متأخر في اللفظ والرتبة، ولكنه في حكم المتقدم، فهذا يتحقق في ضمير الشأن أو القصة، وفائدة هذا الضمير هي التعظيم والتفخيم، يقول ابن يعيش: «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له، ويوحدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: (هو زيد قائم) ف(هو) ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنما هو ضمير الشأن والحديث، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ؛ لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه»^(١).

كما أن في هذا الضمير تشويقا للسامع، وتأكيذا للمفسر، وذلك يتحقق بأن «يذكروا أولا شيئا مبهما، حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في نفس، وأيضا، يكون ذلك المفسر المذكورا مرتين، بالإجمال أولا، والتفصيل ثانيا، فيكون أكد»^(٢).

ومن أمثلة ذلك قول ابن هاني: [المنسرح]

فليس يعيا عليه هؤلُ مُطَّلَعٌ وليس يعيُدُ عنه شأؤُ مُطَّلَبٍ^(٣)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٠٦ .

(٣) الديوان ص ٥٧ .

وقوله: [البسيط]

وليس ترضى الليالي في تَصْرُفِهَا إلا إذا مَزَجَتْ صَابًا بِقَنْدِيدٍ^(١)

فاسم (ليس) ضمير شأن مستتر؛ لأن (ليس) جاء بعدها فيما سبق فعل، «والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بد من اسم يرتفع به، فلذلك قيل فيه ضمير»^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: [الطويل]

فما هي إلا السعدُ وافقَ مطلقاً وما هي إلا الشمسُ زُفَّتْ إلى

أي: ما هي - أي القصة - إلا السعد وافق مطلقا، وما هي - أي القصة أيضا - إلا الشمس زفت إلى البدر، ومن ذلك أيضا قوله يصف أباريق الخمر: [الخفيف]

وَهِيَ شُمُّ الْأَنْوَفِ يَشْمَخُنْ كَبْرًا ثُمَّ يَزْغَفُنْ بِالْدَمِّ الْمُهْرَاقِ
فَدَمَّتْهَا الشُّقَاةُ كِي يُوقِزُوهَا صَمَمًا عَن سَمَاعِ شَادٍ وَسَاقِ
فَهِيَ إِمَّا يَشْكُونُ ثِقْلًا مِّنَ الْوَقْفِ - وَإِمَّا يَتَكِينُ بِالْأَمَاقِ^(٣)

فالضمير (هي) في البيت الثالث لا يجوز أن يعود على الأباريق؛ لأنه لو كان كذلك لقال: فهي إما تشكي وإما تبكي، ومن ثم تعين أن يكون الضمير هنا ضمير القصة.

(١) الديوان ص ٩٠، الصاب: عصارة شجر مر، والقنديد: عسل قصب السكر إذا جمد.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣.

(٣) الديوان ص ١٥٧.

(٤) الديوان ص ٢١٩، يرعفن بالدم: يُسَلِّئُهُ، المهراق: المصبوب، الأماق: أطراف العيون، جمع: مؤق، وماق.

ومن صور التقدم الحكمي أيضا، أي يعود الضمير على متأخر في اللفظ والحكم معا: الضمير في باب (نعم وبئس) كقوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بَدَلًا﴾^(١)، وباب التنازع مثل: (ضربني وضربتُ زيدا) إذا أعمل الثاني، والضمير في (رُبَّه رجلاً)^(٢).

ومن صورهِ أيضا أن يكون مبدلا منه اسم ظاهر، نحو: (رأيتهُ زيدا)، وأن يكون متصلا بفاعل مقدم حيث يفسره المفعول المؤخر مثل: (ضرب غلامهُ زيدا)، وذلك على مذهب الأخفش، وابن جنبي، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وأن يكون مخبرا عنه بما يفسره^(٣).

وهذه الصورة الأخيرة جاء لها شواهد في ديوان ابن هانئ، مثل قوله:
[المتقارب]

لَبِسْتُ رِداءَ المَشيبِ الجَدِيدِ وَلكنَّها جِدَّةٌ لِلبَلَى^(٤)

وقوله: [الكامل]

ما بانةُ الوادي تَنسَى خُوطُها لَكَنها الزَيْنَةُ السَمراءُ^(٥)

وقوله: [المتقارب]

أفِيقُوا فما هي إلا اثنتانِ إِمّا الرِشادُ وإِما الغَمى^(٦)

(١) الكهف: ٥٠ .

(٢) انظر: البسيط في شرح الجمل ٣٠٣/١، ومن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم ص ٣١ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥٦٢ / ٢ : ٥٦٦ .

(٤) الديوان ص ٢٠ .

(٥) الديوان ص ١٠ ، البانة واحدة البان، وهو شجر معتدل القوام لين، خوطها غصنها، الزينية: الرماح المنسوبة إلى ذي يزن، أحد ملوك حمير.

(٦) الديوان ص ٢٥ .

وقوله: [الطويل]

وما هو إلا أن يشيرَ بلحظه فتمخرفَ لَكَ أو تُغدُ مقانِبُ^(١)

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ﴾^(٢).

٣- عود الضمير إلى غير أقرب مذكور.

الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، ولكن عند أمن اللبس يجوز أن يعود إلى غير الأقرب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيئت طائفة منهم غيرَ الذي تقول ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلسَّائِلِينَ - إِذْ قَالَوا لِيُوسُفَ ﴾^(٤).

ففي الآية الأولى أجاز أكثر المفسرين عود الضمير في (تقول) إلى الطائفة - وهي أقرب مذكور، أو إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو أبعد في الذكر من الطائفة^(٥)، ولكن الدكتور/ تمام حسان رجح أن يعود الضمير على (طائفة)؛ لأنه هو الأقرب في الذكر، وذلك بناء على أنه «عند غياب القرينة على المعنى المراد ينبغي للضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، ولا سيما إذا كان في ذلك ما يرجح أحد احتمالات المعنى المتعددة»^(٦).

(١) الديوان ص ٣٧، تمخر: تشق الماء، تغذ: تسرع، المقانيب: الجماعات من الخيل، مفردها: مقنّب.

(٢) المؤمنون: ٣٧.

(٣) النساء: ٨١.

(٤) يوسف: ٧، ٨.

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٥٣٩، والبحر المحيط ٣/ ٣١٧، والتحرير والتنوير ٥/ ١٣٦.

(٦) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ص ١٠.

وأرى أن الأمرين جائزان على السواء، كما ذكر أكثر المفسرين، فيجوز أن يعود على الرسول، أو على الطائفة، لأنه ليس هناك ما يمنع من جواز عوده على أي منهما، بل إن تعدد المعنى هنا ربما يكون مقصودا، دل عليه السياق، مما سمح بجواز عود الضمير على الرسول أو الطائفة.

وإذا كان أمن اللبس في هذه الآية قد سمح بعود الضمير على الأقرب أو الأبعد في الذكر، لتحقيقه تعددا في المعنى يقبله السياق ولا يعارضه، فقد يكون أمن اللبس أيضا مؤذنا بجواز عود الضمير إلى غير الأقرب في الذكر فقط، كما في الآية الثانية: ﴿لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين، إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا﴾، فالضمير في (قالوا) يعود على أخوة يوسف، وليس (السائلين) مع أنه الأقرب للضمير^(١).

وكما في قول ابن هانئ أيضا: [الطويل]

وعارضه تلقاء أسماء عارضٌ تكفَى ثبيرٌ فوقه فترجّحا^(٢)

فالضمير في (ترجحا) يعود على (عارض)، مع أنه أبعد من (ثبير) القريب من الضمير؛ لأن المعنى هنا «وصف علو السحاب في السماء»^(٣)، حتى إن جبل ثبير المعروف بارتفاعه غالبه في الارتفاع فترجح عليه العارض وغلبه.

ومنه أيضا قوله: [الطويل]

(١) انظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم د/ تمام حسان ص ١٠، ١١، ودلالة الإحالة

الضميرية في القرآن الكريم ص ٢٠، ٢١.

(٢) الديوان ص ٧٥.

(٣) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ١٦٣.

فكَبَّرَتِ الفرسانُ لله إذ بدأ وظلَّ السلاحُ المتضي يتَّقَعَّقُ^(١)

فالضمير في (بدأ) يعود على الممدوح وهو أبعد في الذكر من (الله) القريب من الضمير، إذ لا يجوز عود الضمير على الله تعالى لفساد المعنى.

٤- المطابقة بين الضمير ومرجه.

الأصل في الضمير أن يكون مطابقا لمرجه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، ولكن قد يأتي ما ظاهره المخالفة بين الضمير ومرجه، كأن يعود الضمير مذكرا على المؤنث، فيكون المراد حيثنذ عود الضمير على المعنى كما في قول ابن هانئ: [الكامل]

تُهْدَى صحائفكم مُنْشَرَّةً وما تُغْنِي مراقبةُ العيونِ قَتِيلًا
لا تُغْمِضُوا نَظَرَ الرِّضَا فلربما ضَمَّتْ عليه جناحها المبلولا^(٢)

فالمقصود بـ (صحائفكم) هنا: «طيب أنفاس الأحياء»^(٣)، فيقول الشاعر لأحبائه: «انظروا إلى الريح نظر الرضا؛ لأنها طالما ضمت جناحها المبلول على صحائفكم، أي بلغت عنكم، وكان ينبغي له أن يقول (عليها)، لا (عليه)، ولكن لم يساعده الوزن»^(٤).

والحق أن عود الضمير مذكرا هنا على (صحائفكم) المؤنثة ليس للوزن - كما قال الشارح، ولكن حملا للصحائف على معناها، وهو: (طيب أنفاس الأحياء).

(١) الديوان ص ١٩٦ .

(٢) الديوان ص ٢٦٥ .

(٣) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٥٦١ .

(٤) السابق ص ٥٦١ .

وعود الضمير على معنى اللفظ جاز، وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾^(١)، فقد عاد الضمير في (منه) مذكرا على (صدقاتهن) حملا له على معناه، وهو: (الصداق) ؛ «لأنك لو قلت: (وأتوا النساء صدقاتهن) لم تخل بالمعنى»^(٢).

وقد يعود ضمير الجمع الذي للعاقل على مجموع شيئين: أحدهما عاقل، والآخر غير عاقل، وذلك على سبيل تغليب العاقل على غير العاقل، كقوله: [الطويل]

وكلُّ صَيُودِ الْإِنْسِ وَالْوَحْشِ ثُمَّ لَا يُسَائِلُ أَيُّ مِنْهُمْ كَانَ أَخْضَرًا^(٣)

فقد عاد الضمير (هم) في (منهم) - وهو للجمع العاقل - على (كل صيود الإنس والوحش)؛ لتغليب (الإنس) على (الوحش)، ونلاحظ هنا أنه جمع الضمير حملا على معنى (كل).

ومن صور ذلك أيضا أن يكون الضمير مجموعا، مع أن مرجعه مفردا، أو مثنى، وذلك للتعظيم إذا كان المرجع مفردا، و«لأن الاثنين جميع»^(٤) إذا كان المرجع مثنى ويتحقق ذلك في ضمير المتكلم، والمخاطب، كقول ابن هاني في مدح المعز: [الطويل]

ولله علمٌ ليس يُحجَّبُ دونكم ولكنّه عن سائر الناس محجوبٌ
ألا إنما أسماؤكم حقٌّ مثلكم وكلُّ الذي تُسوي البريّة تُلقبُ

(١) النساء: ٤ .
 (٢) الكشف ١ / ٤٧٠ ، وانظر نماذج كثيرة لذلك في كتاب: من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص ٤٠ ، وما بعدها.
 (٣) الديوان ص ١٤٢ .
 (٤) الكتاب ١ /

إذا ما مدحناكم تَضَوُّعٌ بيننا وبين القوافي من مكارمكم طيبٌ^(١)

فالضمير في (دونكم - أسماؤكم - مثلكم - مدحناكم - مكارمكم) جاء جمعا مع أن مفسره وهو المخاطب مفرد، وهو هنا الخليفة المعز؛ وذلك للتعظيم.

كذلك الضمير الثاني (كم) في (مدحناكم)، أما الضمير الأول فيها وهو (نا)، فيفسره المتكلم، وهو الشاعر، وذلك أيضا للتعظيم.

وكقوله: [الطويل]

عَجِبْتُ لهذا الدهرِ جادَ بجعفرٍ وَيحييَ وليس الجودُ من شيمِ الدهرِ
وما كانتِ الأيامُ تأتي بمثلِكُم قديماً ولكن كنتم بيضة العُقرِ^(٢)

فقد عاد الضمير في (مثلكم) جمعا على (جعفر ويحي) وهما اثنان؛ وذلك لأن الاثنين - كما ذكر الخليل في نضه السابق - جميع.

٥- أفراد الضمير وجمعه مع الجمع المؤنث.

إذا كان مرجع الضمير جمعا مؤنثا، فإنه يجوز عود ضمير المؤنث المفرد عليه، أو ضمير المؤنث الجمع، كما في قول ابن هانئ يصف الخيل:
[المتقارب]

وتُخسبُ أطرافَ آذانها يراعا بُرِينَ لها في المدى^(٣)

(١) الديوان ص ٣٩، ٤٠.

(٢) الديوان ص ١٥٩، و(بيضة العقر) مثل يضرب للشيء يكون مرة واحدة.

(٣) الديوان ص ٢١.

ف (أطراف) جمع مؤنث، وقد عاد عليه الضمير في (برين) جمعا ، بينما عاد الضمير في (لها) مفردا على الخيول المذكورة قبل هذا البيت.

وقد أشار أبو بكر بن الأنباري إلى الفرق بين عود الضمير على الجمع المؤنث مفردا، وبين عوده جمعا فقال: «اعلم أن النون علامة جمع المؤنث القليل، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير، تقول في جمع القلة: (الهندات قمن)، و(الزينات جلسن)، وكذلك تقول في المستقبل: (الهندات يقمن)، و(الزينات يجلسن) في القلة، و(الهنود تقوم)، و(الزيانب تجلس) في الكثرة.

وتقول في الدائم: (الهندات قائمات)، و(الزينات جالسات في القلة)، و(الهنود قائمة)، و(الزيانب جالسة) في الكثرة.

قال النحويون: الأيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات، وكذلك تقول: (لثلاث خلون ومضين وبقين من الشهر، وكذلك لأربع خلون وخمس مضين إلى العشر، فإذا كثر العدد قلت: إحدى عشرة ليلة مضت وخت)»^(١).

فيفهم من هذا النص أن ضمير المؤنث المفرد علامة على الجمع المؤنث الذي للكثرة، ومن ثم يناسب هذا الضمير أن يجيء مع جموع الكثرة المؤنثة، وأن ضمير المؤنث الجمع علامة على الجمع المؤنث الذي للقلة ، فيناسب مجيئه مع جموع القلة المؤنثة، وإذا كان الجمع يستخدم للقلة والكثرة بصيغة واحدة، كان الضمير قرينة تدل على ما يفيد هذا الجمع من القلة أو الكثرة، ولذلك نلاحظ أن ابن الأنباري هنا اعتبر جمع المؤنث السالم جمعا إما يدل على القلة، أو على الكثرة، والضمير العائد هو الذي

(١) المذكر والمؤنث ٢ / ٢٨٢ .

يحدد المقصود، حيث قال: الزينبات جلسن في التمثيل للقلّة،
و(الزينبات جلست) في التمثيل للكثرة.

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [الكامل]

طردوا الأوابد في الفدافد طردهم للأعجوبة في مجال العثير
ركبوا إليها يوم لهو قنيصهم في زيهم يوم الخميس المضجر^(١)
ف (الأوابد) جمع كثرة، وقد عاد الضمير في (ركبوا إليها) عليها مفردا.

ومنه أيضا: [الطويل]

كأن قدامى النسر والنسر واقع قصصن فلم تسم الخوافي به
ف (قدامى) جمع يستخدم للكثرة والقلّة، ولكن عاد الضمير عليه في
(قصصن) جمعا، لدلالته في هذا السياق على القلّة، حيث إن قوادم ريش
الطائر «أربع ريشات في مقدم الجناح»^(٢).

وقد يستخدم كل منهما مكان الآخر، يقول أبو بكر بن الأنباري: «ويقال
تحدث النساء عندك فسرن زيدا، وتحدث النساء عندك فسرت زيدا،
وربما قالوا: تحدثت النساء عندك فسرن زيدا، والقياس مع أصحاب
القول الأول؛ لأن من العرب من يجعل سمة القليل للكثير، وسمة الكثير
للقليل، قال الله - عز وجل: ﴿ لَا يَجُلُ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ

(١) الديوان ص ١٦٣ ، الأوابد الوحوش جمع أبدة، الفدافد: الفلوات جمع فدغد، الأعجوبة:

الخيول المنسوبة إلى أعوج، وهو فرس كريم، العثير: الغبار، وهو هنا يصف شجاعة جنود

جعفر بن علي.

(٢) الديوان ص ٢٠٩ .

(٣) لسان العرب ، مادة: (قدم) .

بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ^(١)، وقرأ قوم: ﴿ لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾^(٢)، - بالتاء، والاختيار التذكير؛ لأن الهاء والنون في (بهن) للقلّة، وتذكير الفعل يدل على القلّة^(٣).

ومن ذلك قول ابن هانئ: [الطويل]

إذا حاربتُ عنه الملائكةُ العدى ملأَنَ سماءَ اللهِ باسمِكَ مُشْعِراً^(٤)

فالسّياق هنا يدل على الكثرة، ولكن أعاد الضمير في (ملأَن) مجموعاً على (الملائكة)، وذلك بدلاً من إعادته مفرداً، فلم يقل: (ملأت)؛ وسبب ذلك هو أن السّياق دل على الكثرة.

٦- وقوع الضمير المتصل بعد (إلا).

ذكر الرضي أن «أصل الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال، فلا يقال: ضرب أنا، لأن (ضربت) مثله معنى وأخصر منه لفظاً»^(٥).

ولا يجوز انفصال الضمير إذا أمكن اتصاله إلا في بعض الحالات يجب فيها انفصال الضمير، ومن هذه الحالات وقوع الضمير بعد (إلا)، مثل: (ما

(١) الأحزاب : ٥٢ .

(٢) هي قراءة أبي عمرو، وقراءة الباقيين بالياء، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٥٧٩ .

(٣) المذكر والمؤنث ٢ / ٢٨٣ .

(٤) الديوان ص ١٤٤ ، مشعراً: أي له شعار، وهو نداء مخصوص يعرف به القوم بعضهم بعضاً، والمراد أنهم يتخذون اسم المعز لهم شعاراً، والضمير في (عنه) يعود على القائد جوهر.

(٥) شرح الرضي ٢ / ٤٢٧ .

ضربت إلا إياك^(١)، ولا يجوز مجيئه متصلا إلا في الضرورة، ومن ذلك قول ابن هانئ: [الكامل]

إن قيل من خَيْرُ البرية لم يكن إلا كم خلق إليه يشار^(٢)

فقد وضع الضمير المتصل (كم) مكان المنفصل (أنتم)، وذلك للضرورة، والقياس: (إلا أنتم).

٧- جواز اتصال الضمير وانفصاله.

ويجوز انفصال الضمير واتصاله مع إمكان اتصاله استثناء من القاعدة السابقة في مسألتين: «إحدهما- أن يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه ... وليس المقدم مرفوعا بأن كان منصوبا أو مجرورا»^(٣)، وهذا عند غير سيبويه، حيث أوجب الاتصال^(٤)، وإذا كان هذا العامل فعلا غير ناسخ «فالوصل أرجح؛ لكونه الأصل ولا مرجح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيبويه»^(٥)، وهذا أيضا هو ما جاء في ديوان ابن هانئ، كقوله: [الطويل]

وما تُطْلَعُ الدنيا شموسا تُريكَها ولا للرياضِ الزُّهرِ أيدٍ حوائك^(٦)

فهنا اجتمع ضميران في (تريكَها)، والسابق منهما غير مرفوع، كما أنه أعرف من الثاني، ولذلك يجوز فيه (أي الثاني) الاتصال والانفصال عند غير سيبويه، ولكن الاتصال أرجح.

(١) انظر شرح الرضي / ٤٢٩ .

(٢) الديوان ص ١٥٠ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٦، ١٠٧ .

(٤) انظر شرح الرضي ٢/ ٤٣٨ .

(٥) السابق ١/ ١٠٧ .

(٦) الديوان ص ٢٤٣ .

والأخرى - «أن يكون الضمير منصوباً بـ (كَانَ)، أو إحدى أخواتها سواء أكان قبله ضمير أم لا»^(١)، والأرجح عند الجمهور هنا الفصل، وعند ابن مالك والرماني وابن الطراوة الوصل^(٢)، وبه جاء قول ابن هانئ: [الخفيف]

لا يُرْعَ للمها بدارك سِزْبَ فلقد أشبهتكَ إن لم تكنك^(٣)

فالضمير في (تكنك) جاء متصلاً، وهذا جائز، مرجوح عند الجمهور، والأرجح عند مالك والرماني وابن الطراوة الوصل.

أما قول ابن هانئ: [البسيط]

إذ تقسمون برأس العير أنكم شافهتموه فهل شافهتم الحجر^(٤)

فعلى الرغم من أن الضمير الثاني مسبوق بضمير أعرف منه، إلا أنه في موضع رفع، ولذلك وجب اتصاله.

وإذا كان الضمير الأول غير أعرف بأن كان الثاني هو الأعرف، فإنه يجب انفصال الضمير، وأما قول ابن هانئ: [البسيط]

أعرتموني نفيساً منه في أدم فمَنْ لكم أن تعاروا البحث

فعلى الرغم من أن الضمير الثاني هو الأعرف، فإنه لم ينفصل، وإنما وجب اتصاله؛ لأنه مسبوق بضمير رفع.

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٨، وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافاً حول أخوات (

كان)، انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح / ١٠٨.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٨، وارتشاف الضرب ١/ ٩٣٩.

(٣) الديوان ص ٢٤٩.

(٤) الديوان ص ١٧٢، رأس العير: رأس جبل عير، وربما أراد به رأس المتنبّي، جعله كالحجر لا ينطق بالشعر الفصيح.

(٥) الديوان ص ١٧٣.

٨- ضمير الفصل.

وهو «ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة»^(١)، و«يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا ... ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾^(٥)، ويدخل عليه لام الإبتداء، تقول: (إِنْ كَانَ زَيْدٌ لهُوَ الظَّرِيفُ)، و(إِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ)^(٦).

«وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وقال السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: (كان زيد القائم) كان إخباراً عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: (كان زيد هو القائم) أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره»^(٧).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١/ ٤٩٥ .

(٢) الأنفال: ٣٢ .

(٣) المائدة: ١١٧ .

(٤) آل عمران: ١٨٠ .

(٥) الكهف: ٣٩ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٩٥٩ .

والحق أن الاختصاص في المثال (كان زيد هو القائم)، ليس مستفادا من ضمير الفصل، وإنما هو مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، والفائدة التي حققها ضمير الفصل هي تأكيد الاختصاص، ومن ثم ليس في (كان زيد القائم) احتمال أن يكون غيره شاركة فيه كما قال السهيلي، لأن الاحتمال يتطرق إذا قلنا: (كان زيد قائما).

وإنما يتحقق التخصيص إذا لم يكن في الكلام مخصص آخر، وذلك «بقصر المسند على المسند إليه، مثل قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(١)»، ف «إذا كان في الجملة مُخَصِّصٌ آخَرَ، كما في المثال الثاني من الآية السابقة، وكما هو قول الله عز وجل في سورة الذاريات: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٢)، فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكداً له»^(٣).

فلمضمير الفصل إذن فائدتان: إحداهما تركيبية، وهي الإيذان بأن ما بعده خبر وليس بنعت، والأخرى دلالية وهي: " التخصيص، أو تأكيد التخصيص، ومن أمثلته في الديوان قول ابن هانئ: [المتقارب]
ألا إنَّ حَقًّا أَدْعَوْتُمْ إِلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ مِنْ خَفَا^(٤)

ف (حقاً) اسم (إن)، وجاز وقوعه نكرة؛ لأنها موصوفة بجملة (دعوتهم إليه)، و(هو) ضمير فصل، جاء للاختصاص، أما إزالة توهم كون (الحق) إليه،

(١) التوبة: ١٠٤ .

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٤٧٠ .

(٣) الذاريات: ٥٨ .

(٤) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٤٧١ .

(٥) الديوان ص ٢٥ .

نعتا، والدلالة على أنها خبر (إن) فهذا مستفاد من كون اسم (إن) نكرة، حيث لا تقع المعرفة نعتا للنكرة.

وقوله عن قلعة (كنامة) التي أخذها جعفر بن علي: [الطويل]

وكانت هي العجماء حتى احتبى بها ملوك بني قحطان والشعر والمجد^(١)

وكذلك قوله: [الكامل]

في مغرك جئبوا به عشاقهم طوعا وكنث أنا الذلول المضحبا^(٢)

فضمير الفصل في هذين البيتين أفاد توكيد الاختصاص، حيث إن الاختصاص مفهوم من تعريف طرفي الإسناد، وأفاد أن (العجماء)،

و(الذلول) خبر لـ (كان)، وليس نعتا، ومنه أيضا: [السريع]

إن الذي ملكني وده هو الذي ملكه رقي^(٣)

فقد وقع ضمير الفصل للدلالة على أن (الذي) الثانية خبر (إن)، وللدلالة على التوكيد واختصاص الله تعالى بما أسنده الشاعر إليه من كونه هو الذي ملك الممدوح رق الشاعر.

ثانيا- الإشارة:

١- دور الإشارة في تحقيق الربط ودالاتها.

لا يقتصر تحقق الربط بين عناصر النص على الضمير فقط، بل يتحقق هذا الربط أيضا باسم الإشارة؛ حيث يفسره حضور المشار إليه، ونظرا لهذا

(١) الديوان ص ١٠٥ .

(٢) الديوان ص ٤٢ .

(٣) الديوان ص ٢٣٣ .

الشبه عده الدكتور تمام حسان نوعا من الضمائر ، أطلق عليه (ضمائر الإشارة)^(١).

وقد تنبه النحاة القدماء إلى هذا الشبه بين اسم الإشارة والضمير، ولكن لم يتخذوه سبيلا لجعله نوعا من الضمير، وإنما اتخذوه علة لبنائه، يقول ابن يعيش: «وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر، ولم يكن اسما له قبل ذلك، فهو اسم للمسمى في حال دون حال، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم»^(٢).

فيفهم من هذا النص أن اسم الإشارة يشبه الضمير في أن كلا منهما يكون اسما لمسماه في حالة كون هذا المسمى حاضرا بالنسبة لاسم الإشارة، ومتقدما ظاهرا في حالة الضمير، والمسمى هنا المرجع.

ثم يعلل ابن يعيش لعدم الإشارة «مما أضمر على شريطة التفسير، ويكون ما بعده بيانا له كما فسر المضمر بالظاهر في قولك: (أكرمني وأكرمت زيدا)»، أي: عدم عدها نوعا من الضمير الذي فسر بما بعده، فيقول: «لو كان كذلك لزم نعتة ولم يجز أن لا تذكره، ألا تراك تقول: (هذا زيد)، و(رأيت هذا) فلا تأتي له بصفة، إنما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرا»^(٣).

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٦ .

(٣) السابق ٣/ ١٢٧ .

فعلة عدم جعل الإشارة من الضمير الذي فسر بما بعده، هي أنه يلزم من ذلك نعت الإشارة، ووجوب ذكر هذا النعت، مع أن أننا نقول: (رأيت هذا) ولا نذكر الصفة.

والحق أن جعل الإشارة من الضمير لا يلزم منه ما ذكر ابن يعيش؛ لأن الضمير قد لا يفسر بالظاهر، وإنما يفسر بمرجع متصيد غير مذكور، فكما يجوز تفسير الضمير بمرجع غير مذكور ولكنه متصيد من السياق، كذلك اسم الإشارة قد يفسره شئ متصيد من السياق، وذلك كقول ابن هانئ: [السريع]

قَسُوا ولأَنُوا فلهم هذه وهذه في العنف والرفق^(١)

ف (هذه) الأولى تعود على القسوة، وهي مفهومة من (قسوا)، و(هذه) الثانية تعود على اللينة، وهي مفهومة من (لأنوا)، وكقوله: [الطويل]

بني نلتة ما أورث الله نلتة وما نسلت هل يستوي العبد
وأنى بهذا وهي أعدت برقها أباكم فإياكم ودعوى هي الكفر^(٢)

ف (هذا) في البيت الثاني يعود على (التوريث)، وهو مفهوم من (ما أورث)، أي: وأنى بهذا التوريث.

وإذا كان اسم الإشارة قد شابه الضمير في الأبيات السابقة في عوده على مرجع متصيد من السياق؛ فإنه يقوم أيضا بوظيفة الضمير في تحقيق الإيجاز، حيث يمثل «إحالة على مجموعة من العناصر اللغوية في النص

(١) الديوان ص ٢٣٠ .

(٢) الديوان ص ١٣٢ .

(٣) الديوان ص ١٣٢ .

أغنى عن إعادتها»^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾^(٢)، فإن (تلك) «إشارة إلى جميع ما احتج به إبراهيم - عليه السلام - على قومه من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ إلى ﴿وَهُمْ مَهْتَدُونَ﴾^(٣)»^(٤).

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانئ: [الطويل]

لَابِنِ عَلِيٍّ تِلْكَ مِنْ قَوْمِهِ وَالْعِرْقُ يَنْمِي وَاشْجَ الْعِرْقِ^(٥)

فـ (تلك) «إشارة إلى المكارم»^(٦) والصفات الخلقية، وهي مذكورة في الأبيات التي قبل هذا البيت، وهي: [السريع]

شَرَنْبُثُ الْكَفَيْنِ شُنُّنُ الدَّرَا عَيْنِ شَتِيمِ الْخُلُقِ وَالْخُلُقِ
مُجْتَمِعِ الرَّأْيِ إِذَا مَا مَضَى كَأَنَّهُ صَاعِقَةُ الْمَخْقِ
صَهْضَلِقُ الرَّغْدِ إِذَا مَا قَفَا لَيْلُ الْمَطَايَا لَامِعُ الْبَرْقِ^(٧)

فكل الصفات والأخلاق المذكورة في هذه الأبيات الثلاثة قد أغني اسم الإشارة (تلك) عن إعادتها، مما حقق الإيجاز والاختصار والربط، كما أن اختيار اسم الإشارة الذي هو للبعيد دل على عظمة المشار إليه.

(١) دلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم ص ٣٢ .

(٢) الأنعام: ٨٣ .

(٣) الأنعام من الآية: ٧٦ إلى الآية: ٨٢ .

(٤) تفسير النسفي ٢ / ٢١ ، وانظر دلالة الإحالة الضميرية ص ٣٢ .

(٥) الديوان ص ٢٣٢ .

(٦) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٤٩٩ .

(٧) الديوان ص ٢٣٢ ، شَرَنْبُثُ: غليظ، شُنُّنُ: غليظ، الشَتِيمُ: الكريه، الصَهْضَلِقُ: الصوت الشديد.

ومن ذلك أيضا قوله يخاطب إبراهيم بن جعفر بن علي في قصيدة يرثي بها ولد إبراهيم بن جعفر بن علي: [السريع]
 أَيِّ مَفْقُودِيكَ تَبْكِيهِه: أَبٌ هَبْرِيٌّ أَنْتَ مِنْهُ أُمٌ وَلَدٌ
 ضَمٌّ هَذَا نَحَرَ ذَا فَاغْتَنَقَا في ثرى الملحودِ سِبْئَلٌ وَأَسَدٌ^(١)

ف (هذا) الأولى إشارة إلى الأب ، و(ذا) الثانية إشارة إلى الولد، ومن ثم تحقق الربط، واستغني عن إعادة لفظ (أب)، و (ولد) مما حقق الإيجاز والاختصار، ووضع ضمير الإشارة الذي هو للقريب؛ للدلالة على القرب المعنوي من قلب الشاعر، أو لحكاية الحال كما قال ابن مالك^(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(٣).

ومن ذلك أيضا قوله يمدح المعز: [الرمل]
 يَقُولُ رِجَالٌ شَاهَدُوا يَوْمَ حُكْمِهِ بَدَا تَعْمُرُ الدُّنْيَا وَلَوْ أَنَّهَا قَفَرُ
 بَدَا لَا ضِيَاعٌ حَلَّلُوا حُرْمَاتِهَا وَأَقْطَاعَهَا فَاسْتَضْفَى السَّهْلُ

فقد تكرر اسم الإشارة (ذا) مرتين للإشارة إلى المعز، فأغنى عن إعادته، مما حقق الربط والإيجاز والاختصار، كما أنه دل على القرب المعنوي للمعز من قلوبهم، أو على حكاية الحال، أي يشيرون إليه وكأنه حاضر معهم في الزمن الحاضر.

(١) الديوان ص ١٢٥ ، وقد وردت (أَيِّ) هكذا في الديوان، وشرحه - بالنصب، مع أن (أب) جاءت مرفوعة، فكان من الصحيح إما ان تأتي (أي) بالرفع، لتوافق البدل المرفوع، وإما أن يأتي (أب) بالنصب ليوافق البدل منه المنصوب.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٩ .

(٣) القصص: ١٥ .

(٤) الديوان ص ١٣٧ .

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحيى بن علي: [الطويل]
لولا حياءُ البحرِ من مَوْجِهه والعارضُ الجَوْنِ مِنَ الأُفقِ
جاءك هذا سائحا يَجْتَدِي وجاء ذا ظمآنَ يَشْتَشْقِي^(١)

ف (هذا) الأولى إشارة إلى (البحر)، و(ذا) الثانية إشارة إلى (العارض)،
والإشارة هنا حققت الربط، وحققت الإيجاز بالاستغناء عن إعادة
ذكرهما، وجاء اسم الإشارة للقريب بدلا من البعيد للدلالة على حكاية
الحال، وكأن الشاعر يشير إلى حاضر موجود في الحال أمامه.

ونلاحظ هنا أن اسم الإشارة الأول قد عاد على المضاف إليه (البحر)
وليس المضاف، وذلك لدلالة السياق على عوده عليه، وإلا فإن الأصل
عوده مثل الضمير على المضاف؛ لأنه المتحدث عنه.

٢- تأنيث اسم الإشارة والمشار إليه مذكر.

يستخدم اسم الإشارة (ذي) للمفرد المؤنث، ولكن جاء في الديوان مشارا
به إلى مذكر وذلك في قوله: [السريع]
أبلغ ربيعةَ عنْ ذِي الحِي مِنْ يَمَنِ أَنَا نُؤَلِّفُ شَمَلًا لَيْسَ يَفْتَرِقُ^(٢)

ف (الحي) مذكر، وقد أشير له ب(ذي)، وهو للمؤنث، وذلك «نظرا إلى المعنى
وهو القبيلة»^(٣).

(١) الديوان ص ٢٣٣، ٢٣٤، العارض: السحاب المعترض في السماء، الجون: الأسود، يجتدي:

يطلب جدواك، أي: عطاءك.

(٢) الديوان ص ٢٣٥ .

(٣) تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٤٦٨ .

ثالثا- الموصول.

١- من دلالات الموصول.

الموصول: «هو ما افتقرَ الى الوَصلِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أو ظَرْفٍ أو مَجْرُورٍ تَأْمِينٍ أو وَصْفٍ صَرِيحٍ وإلى عَائِدٍ أو خَلْفِهِ»^(١).

وله مع صلته في التركيب وظيفتان:

الأولى- تركيبية، حيث يتوصل به إلى وصف المعرفة بالنكرة، «وذلك أن الجمل نكرات... فلما كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لـ (زيد)؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة، ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة اسمية وفعلية، فجاءوا حيثئذ بـ (الذي) متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجملة، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ (الذي)، وهو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة»^(٢).

فمعنى ذلك أننا إذا لم نأت بـ (الذي) في التركيب قبل الجملة المراد بها وصف المعرفة لأصبحت الجملة حالا، ولا شك أن معنى الحال يختلف عن معنى الصفة؛ فإن الصفة ملازمة للموصوف، وإن الحال منتقلة عن صاحبها^(٣)، ولا تكون ملازمة له إلا بشروط. ومن أمثلة ذلك في

الديوان قول ابن هاني: [البسيط]

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٤١ .

(٢) شرح المفصل ١٤١ / ٣ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٢٤ / ٢ .

تجري أياديه التي أولاهم فكأنها بين الدماء دماء^(١)

فجملة (أولاهم) في المعنى هي الصفة لـ (أياديه)، وجيء بـ (الذي) توصلا للوصف بها، حيث إن الصفة تدل على الثبوت، أي أن كرمه ثابت لهم، ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

كن كيف شئت بأرض المشرقين بها الشهاب الذي يعلو على

فلو لم يأت بـ(الذي) لأصبحت الجملة (يعلو....) حالا لـ (الشهاب)، ويختلف حينئذ المعنى، ولكن عن طريق (الذي) أصبحت الجملة صفة في المعنى للشهاب، فدل على ثبوت واستمرار علو الخليفة على باقي ملوك الأرض، في أي أرض كان من المشرقين.

الثانية - دلالية:

يأتي الموصول مع صلته في التركيب بدلا من وضع الاسم الظاهر، وذلك له أغراض دلالية تأتي بحسب السياق الوارد فيه، فهو إما يكون «لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم، وإما لاستهجان التصريح بالاسم، وإما لزيادة التقرير نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوَدُّنَّهَ التِّي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٢).

* ومن تلك الشروط :

- أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ . (النساء : ٢٨) .
- أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسُّمٌ ضَاحِكًا ﴾ . (النمل : ١٩) .
- في أمثلة لا ضابط لها نحو قولهم : (دعوت الله سميما) . (ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٤٤/٢) ، وانظر : البنى النحوية وأثرها في المعنى ص ١٤١ .

(١) الديوان ص ١٤

(٢) الديوان ص ٥٥

(٣) يوسف : ٢٣ .

فإنه مسوق لتزويه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره، وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾^(١)، وقول الشاعر: [البيسط]

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وفي الزجاجة باقٍ يطلُبُ الباقي^(٢)

... وإما لتنبية المخاطب على خطأ كقول الآخر^(٣): [البيسط]

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صَدْرِهِمْ أَنْ تُضْرَعُوا

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٤)، ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقوله^(٥): [الكامل]

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أو لشأن غيره نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾^(٦) ^(٧).

كما أنه قد يفيد الإبهام، «وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين، فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون، فتقول له: (إن الذي كان معنا أمس سافر)»، والتحقيق كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ

(١) طه: ٧٨ .

(٢) ورد هذا البيت بدون نسبة في المثل السائر ٢/ ٢٧ .

(٣) هو عبدة بن الطيب، انظر: شعر عبدة بن الطيب، جمعه الدكتور/ يحيى الجبوري ص ٤٨ .

(٤) غافر: ٦٠ .

(٥) هو الفرزدق، انظر: ديوانه ٢/ ٣١٨ .

(٦) الأعراف: ٩٢ .

(٧) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٢ - ٤٤ .

الذين لا يَعلَمونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴿^(١)﴾ ، والتعريض بذكر الصلة كقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ ^(٢) ، والاختصار كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا﴾ ^(٣) - «أي قولهم إنه آدر، إذ لوعدُّ أسماء القائلين لطلال» ^(٤) ، والعموم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ ^(٥) ، وإرادة واحد من الجنس غير معين ^(٦) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَغْدٍ قُوَّةً أَنْكَاثًا﴾ ^(٧) ، والترغيب كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللهُ لَكُمْ﴾ ^(٨) فالترغيب يتحقق مما حملته صلة الموصول من معنى ، يتمثل في قضاء الله أن تكون هذه الأرض لهم ^(٩) . وقد جاء اسم الموصول في ديوان ابن هانئ موظفاً لتحقيق بعض هذه الأغراض، فقد جاء لغرض التعظيم، كما في قوله: [الطويل]
لقد فاز منه مشرق الأرض بالتي تفيض لها من مغرب الأرض

(١) البقرة: ١١٣ .

(٢) الشعراء: ١٩ .

(٣) الأحزاب: ٦٩ .

(٤) الإتيان في علوم القرآن ٢ / ٢١٤ .

(٥) فصلت: ٣٠ ، انظر: الإتيان ٢ / ٢١٤ .

(٦) انظر معاني النحو ١ / ١١١ .

(٧) النحل: ٩٢ .

(٨) المائدة: ٢١ .

(٩) البنى النحوية وأثرها في المعنى ص ١٤٤ .

(١٠) الديوان ص ١٩٧ ، والضمير في (منه) يعود على القائد جوهر .

فالموصوف هنا محذوف، أي : (بالنعمة التي)^(١)، وذكر اسم الموصول مع صلته هنا حقق الدلالة على التعظيم، ولم تكن لتتحقق لولا ذكر الصلة.

كما جاء ذريعة لتعظيم شأن الخبر، كما في قوله يمدح يحيى بن علي:
[السريع]

إِن الـذِي مَلَكْنِي وَدَّهْ هُوَ الـذِي مَلَكَّهُ رِقِّي^(٢)

فالموصوف بـ (الذي) هنا محذوف أيضا، أي (إن الله الذي)^(٣)، وجاء الموصول مع صلته للتنبية على تعظيم الخبر وأهميته.

ومما جاء فيه محققا العموم قوله: [الطويل]

وَلَيْسَ الـذِي يَأْتِي بِأَوَّلِ مَا كَفَى فَشُدُّ بِهِ مُلْكٌ وَشُدُّ بِهِ نَفْرُ^(٤)

فالموصول مع صلته أفاد هنا العموم، أي وليس ما قام به الخليفة المعز من عمل - أي عمل - في مصر بأول عمل يقوم به ، بل فعل كثير مثله في البلاد الأخرى لحمايتها^(٥).

ومما جاء فيه محققا الاختصار قوله في مدح المعز: [الطويل]

أَلَا إِنَّمَا أَسْمَاؤُكُمْ حَقُّ مِثْلِكُمْ وَكُلُّ الـذِي تُسَمِّي الـبَرِيَّةُ تَلْقِيبُ^(٦)

(١) انظر تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٤٠٧ .

(٢) الديوان ص ٢٣٣ .

(٣) انظر تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٥٠١ .

(٤) الديوان ص ١٣٧ .

(٥) انظر تبين المعاني في شرح ديوان ابن هانئ ص ٢٧٤ .

(٦) الديوان ص ٣٩ .

فأغنى اسم الموصول مع صلته عن ذكر كل الأسماء التي يطلقها الرعية على المُعزّز.

ومما جاء فيه محققا التفخيم والتهويل قوله بعد أن وصف الخيل:
[المتقارب]

ومن أجل ذلك لا غيره رأى الغنويُّ بها ما رأى^(١)

وقوله: [المتقارب]

فما لقريش وميراثكم وقد فرغ الله ممّا قضى^(٢)

ومما أفاد فيه التحقير قوله يهجو الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

نلت ما نلت لا بعقلٍ رصينٍ في المساعي ولا برأيٍ حصيف^(٣)

فلم يذكر ما ناله تحقيرا له وإهانة له.

٢- حذف العائد المنصوب.

يجوز حذف العائد إن كان مرفوعا بشرط أن يقع مبتدأ غير منسوخ مخبرا عنه بمفرد، وبشرط استطالة الصلة بمعمول الخبر أو بغيره وهذا الشرط الثاني اشترطه البصريون، ولم يشترطه الكوفيون^(٤). أما العائد المنصوب فيجوز حذفه « إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام... قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا

(١) الديوان ص ٢٢ ، الغنوي: هو الطُّنَيْل بن عوف، وهو شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل، والضمير في (بها) يعود على الخيل، أي: رأى الغنوي بالخيل ما رأى.

(٢) الديوان ص ٢٤ ، الضمير في (ميراثكم) يعود على المعز، وجاء بصيغة الجمع للتعظيم.

(٣) الديوان ص ٢١٥ ، الحصيف: المحكم العقل، الجيد الرأي.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤٣ .

للربط»^(١)، وهناك شروط أخرى محل خلاف بين النحاة^(٢) لا داعي لذكرها لعدم الحاجة إلى ذكرها في هذا المقام، ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانئ يمدح المعز: [الكامل]

هيهات منا شكرُ ما تولي ولو شكرتُك قبل الألسن الأعضاء^(٣)

وقوله: [الطويل]

هديةٌ من أعطى النصيحة حقها وكان بما لم يُبصرِ الناس أبصراً^(٤)

وقوله: [الطويل]

ألا إنما أسماؤكم حقٌ مثلكم وكل الذي تسمي البرية تقيب^(٥)

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

وصال بها غضبانٌ لو يستقي الذي تُريقُ عواليه من الدم ما استشفى^(٦)

وقوله يصف قلعة كتامة: [الطويل]

معَ الفلِّكِ الدَّوَّارِ لا هي كزُكَبَ ولا هي ممَّا يُشبهه الرِّيدُ والفندُ^(٧)

فالتقدير فيما سبق: (توليه - يبصره - تسميه - تريقه - يشبهه).

(١) السابق ١ / ١٤٤ .

(٢) انظر: حاشية الشيخ يس ١ / ١٤٤ .

(٣) الديوان ص ١٨ .

(٤) الديوان ص ١٤٠ ، الضمير في (أعطى) يعود على القائد جوهر، أي أن الهدية التي أعطاها جوهر للمعز هي هدية الناصح الأمين الذي يعرف أبعاد الأمور.

(٥) الديوان ص ٣٩ .

(٦) الديوان ص ٢١٠ ، الضمير في (بها) يعود على الحرب، أي: وصال جعفر في الحرب غضبان، لو شرب ما تريقه رماحه من دماء الأعداء ما شفي غليله من أعدائه.

(٧) الديوان ص ١٠٦ ، الفند: الجبل.

وقد اتضح من الشروط السابق ذكرها لحذف العائد المنصوب أنه يمتنع حذفه إذا كان منفصلاً، ولكن وردت مواضع يجوز فيها تقدير الضمير العائد المنصوب المحذوف متصلاً ومنفصلاً، وموضع لا يجوز فيها إلا تقدير انفصال الضمير، وعلى الرغم من ذلك حذف هذا الضمير، فدل هذا على أن منع حذف المنفصل ليس على إطلاقه، بل مرتهن بالفائدة الدلالية التي يحققها، فإن كان ثمة فائدة امتنع حذفه: «نحو: (جاء الذي إياه أكرمت)، و(ما أكرمت إلا إياه)... لأن حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف (إلا)، فيوهم نفي الفعل عن المذكور، وإنما المراد نفيه عما عداه، وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند البياني، والاهتمام عند النحوي، فإذا حذف فإنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرًا على الأصل، فيفوت الغرض الذي فصل لأجله»^(١).

وإن لم تكن ثمة فائدة جاز حذفه، حيث «يستوي معناه متصلاً ومنفصلاً فلا يفوت بتقديره متصلاً غرض»^(٢).

ومن أمثلة جواز تقدير الضمير متصلاً ومنفصلاً قول ابن هانئ في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

إِنْ يَكْرُمُ السَّيْفُ الَّذِي قَلَّدْتَنِي مِنْ غَيْرِهَا فَلَقَدْ تَحَيَّرَ مَنْكِبًا^(٣)

ففي (قلدتني) ضمير عائد منصوب، وهو المفعول الثاني لـ (قلد)، وقد حذف هذا الضمير، وهذا جائز، سواء قدر متصلاً أم منفصلاً، لأن حذفه منفصلاً لا يفوت غرضاً دلالياً.

(١) شرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام ص ٤١ .

(٢) السابق ص ٤١ .

(٣) الديوان ص ٤٦ .

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

تجري أياديه التي أولاهم فكانها بين الدماء دماء^(١)

فتقدير الضمير العائد المحذوف هنا متصلا قليلا ، والأكثر تقديره منفصلا؛ لأن الضميرين متحدا الرتبة، فحذف الضمير العائد المنفصل وذلك جائز؛ لأنه لا يترتب على حذفه فوات غرض دلالي، وهي العلة التي من أجلها منع حذفه، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٢)، يقول ابن هشام: «وبهذا - أي بالنص السابق الذي نقلته عنه - يجاب عن سؤال يورد في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، وتقديره: إنه إن قدر (ومما رزقناهموه) لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة، وذلك قليل في ضمير الغيبة ممتنع في غيرهما، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل، وإن قدر: (رزقناهم إياه) لزم حذف العائد المنفصل، والجواب بالثاني وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق»^(٣).

وأما العائد المجرور، فإما أن يكون مجرورا بالإضافة، أو بالحرف، فالمجرور بالإضافة يحذف إن كان المضاف وصفا ناصبا للعائد تقديرا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي، وإذا كان مجرورا بالحرف فإنه يحذف إن كان في موضع نصب، وكان الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى، أو معنى فقط، واتفقا فيهما متعلقا، سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى، أو معنى فقط، أم اختلفا نوعا، واتحدا مادة^(٤).

(١) الديوان ص ١٤ .

(٢) البقرة: ٣ .

(٣) شرح قصيدة بانث سعاد ص ٤١ .

(٤) انظر شرح التصريح ١ / ١٤٧ .

وما جاء في الديوان من حذف العائد المجرور، هو من النوع الأول، وهو
المجرور بالإضافة، ومن ذلك قول ابن هانئ يمدح جعفر بن علي:
[الطويل]

فلا نُقِضَ الرَّأْيِي الَّذِي أَنْتَ مَبْرَمٌ وَلَا تُخَذِلُ الْجَيْشُ الَّذِي أَنْتَ

وقوله يمدح المعز: [الطويل]

مَبِينٌ بِعَقْدِ التَّاجِ مَا أَنْتَ بِالْعُ وَمِيقَاتُ مَلِكِ الْخَافِقِينَ الْمُؤَرَّخُ^(١)

وقوله: [الطويل]

أَصِيخُوا فَمَا هَذَا الَّذِي أَنَا سَامِعٌ بِرَعْدٍ وَلَكِنْ قَفَقَعَ الْحَلْقُ السَّرْدُ^(٢)

فالتقدير: (مبرمه - بالغه - سامعه)، وقد حذف العائد المجرور هنا، وهو
الهاء، لأنه مجرور بإضافة اسم الفاعل إليه، وهذا العائد في التقدير
منصوب في المعنى، واسم الفاعل في البيت الأول والثالث دال على
الحال، وفي البيت الثاني دال على الاستقبال.

ولحذف هذا العائد فائدة دلالية، حيث يحقق الخفة والإيجاز، يقول ابن
يعيش: «وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذي) وما بعده من الفعل
والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون هو
وصلته كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء
واحد، فكرهوا طوله كما كرهوا طول (اشهيباب)، و(احميرار)، فخففوه

(١) الديوان ص ٦٣ .

(٢) الديوان ص ٨٧ .

(٣) الديوان ص ١٠٥ ، أي: ما أسمع له ليس صوت الرعد، وإنما هو صوت سيوف ورماح جعفر بن
علي أثناء استيلائه على قلعة كتامة.

بحذف الياء، وقالوا: (اشهباب)، و(احمرار)، كذلك لما استطالوا الاسم
بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً»^(١).

(١) شرح المفصل ٣/ ١٥٢ .

٣- معجى (أل) موصولة.

تكون (أل) اسما موصولا إذا دخلت على اسم فاعل أو اسم مفعول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾^(١)، و﴿وَالسَّقْفِ المرفوع﴾^(٢)، وذلك خلافا للمازني - في أحد قوليهِ - ومن تابعه حيث ذهب إلى أنها موصول حرفي، وخلافا لأبي الحسن الأخفش والمازني في قوله الآخر، حيث ذهب إلى أنها حرف تعريف^(٣)، وقد جاءت في الديوان داخلة على اسم الفاعل، وذلك في قول ابن هانئ: [الكامل] أَعْقَبَلَةَ الْمَلِكِ الْمُشَيْعِيهَا هَذَا الثَّنَاءُ وَهَذِهِ الزُّمَرُ^(٤)

ف (أل) هنا دخلت على اسم المفعول، وهو مضاف إلى الضمير، وفي ذلك ما يؤيد رأي الجمهور من أن (أل) اسم موصول، ولو كانت حرف تعريف لما جاز إضافتها.

رابعا- المعرف ب (أل).

تنقسم (أل) المعرفة إلى قسمين^(٥):

الأول: (أل) الجنسية، وهي تدل على واحد من الأمور الثلاثة التالية:

أ- استغراق أفراد الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٦).

(١) الحديد: ١٨ .

(٢) الطور: ٥ .

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٣٧ .

(٤) الديوان ص ١٦٨ ، النداء للمرثية، وهي والدة جعفر بن علي.

(٥) انظر: مغني اللبيب ١/ ٤٩ ، ٥٠ .

(٦) النساء: ٢٨ .

ب- استغراق صفات الجنس، مثل: (زيد الرجل علما).

ج- تعريف الماهية، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(١).

الثاني: (أل) العهدية، وهي ثلاثة أنواع أيضا:

أ- العهد الذكري، مثل قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٢).

ب- العهد الذهني، مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣).

ج- العهد الحضوري، مثل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٤).

وقد وردت (أل) في ديوان ابن هانئ في تراكيب كثيرة يتوقف فهمها على معرفة نوع (أل) فيها.

فقد تأتي للدلالة على الماهية، ومن ذلك قول ابن هانئ يخاطب قائد الروم: [الكامل]

وَإِذَا رَأَيْتَ الْأَمْرَ خَالَفَ قَضْدَهُ فَالرَّأْيَ عَنِ جِهَةِ النَّهْيِ مَعْدُولٌ^(٥)

ف (أل) في (الأمر) للدلالة على الماهية، فليس المقصود هنا أمرا معينا، وإنما المقصود أي أمر.

ومن ذلك أيضا قوله يصف الخيل التي يملكها جعفر بن علي: [الكامل]

(١) الأنبياء: ٣٠ .

(٢) المزمل: ١٦ .

(٣) التوبة: ٤٠ .

(٤) المائدة: ٣ .

(٥) الديوان ص ٢٥٨ .

تَبُو سَنَابِكُهُنَّ عَنْ عَفْرِ الثَّرَى فِيطَانُ فِي خَدِّ الْعَزِيزِ الْأَضْعَرِ^(١)

فـ (أل) في (العزیز) تدل على الماهية، فليس المقصود عزيزا متكبرا معينا، وإنما المقصود أي واحد فيه هاتان الصفتان.

وقد تأتي للدلالة على استغراق أفراد الجنس، ومن ذلك قوله يمدح المعز: [الطويل]

وَفُلُوكُ يَلْقَى الْفُلُكَ فِي الْيَمِّ مِنْ عَلٍ كَمَا يَتَلَقَى سَيْدٌ وَمَسُودٌ^(٢)

فـ (أل) في (الفلک) لاستغراق أفراد الجنس، أي: (فلکک یلقى کل فلک من عل)، ويحتمل أن تكون للعهد الذهني، أي: (فلکک یلقى فلک العدو)، ولكن الأول أرجح، لدلالته على علو فلکه على کل الفلک، وليس فلک العدو فقط، ويؤيده أيضا البيت السابق حيث قال: [الطويل]

وعزْمُكَ يَلْقَى كُلَّ عَزْمٍ مُمْلَكٍ كَمَا يَتَلَقَى كَائِدٌ وَمَكِيدٌ^(٣)

وقد تدل (أل) على العهد الذهني، كما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر علي: [الرملي]

لَوْ تَرَاحَى الْيَوْمَ عَنْهُ سَاعَةً مَلَأَ الْأَرْضَ طِعَانًا وَصَفْدًا^(٤)

فالمقصود بـ(اليوم) هنا يوم وفاته، وهو معلوم في ذهن المستمع.

ومنه أيضا قوله يمدح المعز: [الطويل]

وَأَنْتَ كُلُّوهُ الدَّهْرَ لَا الطَّرْفَ هَاجِعٌ وَلَا الْعَزْمَ مُرْدَوْعٌ وَلَا الْجَاشَاشَ

(١) الديوان ص ١٦١ .

(٢) الديوان ص ١٠٣ .

(٣) الديوان ص ١٦١ .

(٤) الديوان ص ١٢٣ ، الصَّفْدُ: العطاء.

ف (أل) في كل من (الطرف - العزم - الجأش) للعهد الذهني، لأنه معلوم في ذهن المستمع أنه طرف الخليفة وعزمه وجأشه.

(أل) للدلالة على الجنس النسبي:

إذا كانت (أل) في النوع الأول من قسميها تدل على الجنس المطلق، فإنها قد تدل أيضا على الجنس النسبي، بمعنى أنها تدل على جنس لا يفهم إلا بالنسبة إلى شيء آخر، «فالرجل يصدق على كل رجل كما أن النفس تصدق على كل نفس، ولكن النفس تنتمي إلى قسم من الأجناس لا يستقل بالوجود المطلق، وإنما يكون فهمه بالإضافة إلى ذي نفس، أما الرجل فمفهوم غير إضافي، بمعنى أنه إن صح أن نقول (نفس فلان)، فلا يصح أن نقول (رجل فلان) إلا على التأويل بلفظ (خادم) أو (تابع)، أو نحوهما من الألفاظ التي تتسم بالإضافة والنسبية»^(١)، ويكون المقصود من (أل) في هذه الحالة «إما عام للجنس كله، أو خاص لأحد أفراده، فهي في قوة الضمير عموما»^(٢)، وذلك بخلاف (أل) الدالة على الجنس المطلق، حيث لا يتعين أحد أفراده.

وقد وردت (أل) دالة على الجنس النسبي في الديوان، ومن ذلك قول ابن هانئ يصف حال نفسه: [المتقارب]

وما العينُ تَغشَقُ هذا الشُّهادَ وودَّ القَطَا لو ينامُ القَطَا^(٣)

ف (أل) في (العين) للجنس النسبي، حيث لا تفهم إلا في وجود ذي عين، وهي هنا في قوة الضمير في تحقيق الربط، حيث يصح أن يقال: (وما

(١) الديوان ص ٣٩، كلوء: حافظ، الجأش: روع القلب، المنخوب: الجبان.

(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ١٤٨.

(٣) السابق ص ١٤٧.

(٤) الديوان ص ٢٩.

عيني)، ولكن جيء بـ(أل) الدالة على الجنس؛ للدلالة على أن الخبر (تعشق هذا السهاد) ينطبق على كل عين وليس عين الشاعر فقط.

ومن ذلك أيضا قوله عن عمر الإنسان: [المتقارب]

فأَصْرُ فِي الْعَيْنِ مِنْ لَفْتَةٍ وَأَسْرَعُ فِي السَّمْعِ مِنْ ذَا وَلَا^(١)

فـ(أل) في (العين)، و(السمع) للجنس النسبي أيضا، وجيء بها للدلالة على عموم كلمة العين والسمع.

تعقيب

يتضح مما سبق أن ابن هانيء يلجأ أحيانا إلى الاستغناء عن العلامة الإعرابية للضرورة، استنادا إلى القرائن السياقية الأخرى التي تبين الوظيفة النحوية للكلمة، كما يتضح دور كل من النكرة والمعرفة بأنواعها المختلفة في شعر ابن هانيء، حيث وظفهما في أداء المعاني المختلفة التي وضحتها سابقا، بالإضافة إلى استخدام الشاعر للمعارف المختلفة لتحقيق الربط.